الزيادة الطبيعية في النمو السكاني واختلافها في الكويت: ١٩٧٥ - ١٩٨٠

أ.د. محمد مكي عزيز *

مقـــدمة :

تعتبر المظاهر السكانية في الكويت من اكثر الموضوعات التي حضيت بقسط وافر من الدراسة خلال العقود الثلاثة **الاخيرة**، لكن معظمها يؤكد على الاهتمام بدراسة ظاهرة رئيسية وهي الهجرة الوافدة والوافدين . الا ان النقص يبدو واضحا حتى في هذا المجال ، فقد **جرى الاهتمام بالجوانب الاجتماعيه والاقتصادية الايجابية والسلبية للظاهرة المذكورة ، على حساب دورها في نمو سكان البلاد وما يرتبط به من ظاهرات ديموجرافية متعددة** . واذا كان حال الهجرة ودورها في التباين المكاني لنمو السكان على هذه الصورة فكيف نتوقع أن نجد حال الزيادة الطبيعية يا ترى ؟ .

يمكن القول ، عموما بأنه لم تجر حتى الآن دراسة تفصيلية على مستوى التجمعات الحضرية في الكويت تبين دور الحركة الطبيعية للسكان في تغير أعداد ابنائها . ونستطيع ان نذكر اسبابا عديدة في هذا المجال لعل من أهمها : اولا : عدم توفر بيانات احصائية عن الواقعات الحيوية في مناطق عديدة ، واذا ما توفرت فلا تتعدى فترتها الزمنية أعواما قليلة غير منتظمة في معظم الأحيان . ثانيا : تتباين درجة الدقة والثقة بها الى حد كبير . فالبيانات تعاني من المبالغة او النقص فيها لبعض السنين والأقاليم أحيانا ، وذلك بسبب تباين كفاءة الأجهزة المختصة بتسجيل البيانات ونشرها ، بالاضافة الى عدم شعور بعض الافراد أحيانا بأهميتها .

---

* أستاذ بقسم الجغرافيا جامعة الكويت

وقد **أعدت الدراسة** الحاضرة ، على ضوء ما تقدم **بهدف ما يأتي :**

أولا : التعرف على مظاهر التباين المكاني لحركة السكان الطبيعية بعنصريها المواليد والوفيات لسكان البلاد ذكورا واناثا وعلى مستوى الوحدات الادارية .

ثانيا : بيان دور الزيادة الطبيعية بعدئذ في نمو سكان الكويت خلال فترة الدراسة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ على مستوى المحافظات أيضا ولفئتي السكان من الكويتيين وغير الكويتيين .

ثالثا : مناقشة مدى مساهمة الزيادة الطبيعية في زيادة السكان وتفاوتها على مستوى التجمعات السكانية الحضرية الصغيرة لدولة الكويت .

رابعا : ستفيدنا مناقشة المظاهر المذكورة في تحديد حجم حركة الهجرة ودورها في الزيادة السكانية الاجمالية مقارنة بدور الزيادة الطبيعية . وبذلك فان دراستنا ستعالج عنصري النمو السكاني معا .

وأخيرا فان دراستنا الحاضرة ستساعد في القاء الضوء على طبيعة المشكلات التي تتعرض لها التجمعات الحضرية في الكويت بنتيجة عدم التوازن الواضح في عنصري نموها السكاني استعدادا لمواجهتها .

ولا بد لتحقيق الأهداف السابقة ان نأخذ بنظر الاعتبار **بعض الملاحظات** ينمثل أهمها فيما يأتي :

أولا : أن جملة سكان الكويت تتكون من جماعتين : الكويتيين ، وغير الكويتيين من الوافدين اليها والمقيمين فيها لأسباب متعددة .

ثانيا : يعيش جميع سكان الكويت تقريبا في تجمعات حضرية متباينة في أحجامها . أما المناطق الريفية فهي غير معروفة ، واذا ما وجد نشاط زراعي أو رعوي محدود في بعض الأجزاء فانه لا يؤلف سوى مصدر ثانوي للرزق فقط .

ثالثا : التبدلات المستمرة في الحدود الادارية للتجمعات السكانية وفي أعدادها خلال فترة الدراسة ، فقد ورد ذكر لتجمعات في تعداد عام ١٩٨٠ ولم تكن مذكورة في تعداد عام ١٩٧٥ ، بالاضافة الى استحداث محافظة رابعة جديدة في عام ١٩٧٨ هي محافظة الجهراء وتجمعات أخرى . ولذلك فقد قمنا بوضع بيانات عام ١٩٨٠ سواء ما كان منها تجمعات متماثلة أو غير متماثلة مع ما يتناسب وتجمعات عام ١٩٧٥ . *

---

* تنقسم دولة الكويت اداريا الى أربع وحدات كبيرة أو محافظات هى : محافظة العاصمة ومحافظة حولي ومحافظة الاحمدي ومحافظة الجهراء ، وتضم كل محافظة عددا من التجمعات الحضرية تتفاوت في حجمها وعددها (شكل ١) .

رابعا : لقد تم اختيار فترة الدراسة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ باعتبارها تتضمن بيانات وافية عن تعدادين للسكان في البلاد ، ولتوفر بيانات حيوية أكثر دقة وتفصيلا .

خامسا : ستكون الاحصاءات الحيوية للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ وبيانات التعداد لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ والدراسات الأخرى التي تصدرها الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط المصادر الرئيسية في دراستنا .

ولقد بلغ عدد التجمعات السكانية التي اعتمدت عليها دراستنا الحالية ستة وأربعين تجمعا حضريا موزعة على المحافظات الأربع وتضم جميع سكان الكويت تقريبا . وبالرغم من أن دراستنا ستتناول اساسا كلا من الجماعتين السكانيتين بالاضافة الى جملة السكان ، فانها **ستؤكد في بعض الأحيان على جملة السكان أو احدى الجماعتين وعلى مستوى المحافظات بدلا من التجمعات الصغيرة** وذلك لجملة من الأسباب ، أولها : عدم وجود فوارق كبيرة بين معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية للجماعتين خلال فترة الدراسة . وثانيها : ان البيانات المتعلقة بأبناء البلاد تكتنفها بعض النقائص في عدد من التجمعات السكانية، فهي تشمل على سبيل المثال كلا من المواطنين الذين يحملون الجنسية الكويتية والذين لا يزالون بدونها . هذا بالاضافة الى أن هنالك ما يشير الى شيء من المبالغة في أعداد الكويتيين في تعداد عام ١٩٧٥ . وكانت النتيجة أن أرقام الزيادة الطبيعية ظهرت وكأنها أعلى من بيانات الزيادة السكانية في عدد من تجمعات الكويتيين بالدرجة الأولى .

ونظرا لعدم توفر بيانات كافية وتفصيلية عن حركة السكان على مستوى المستوطنات البشرية تكشف لنا دور الهجرة الوافدة او الداخلية عبر الحدود الادارية ، فقد وجدنا أن دراسة الزيادة الطبيعية تتيح لنا فرصة للمقارنة بين دور كل من الظاهرتين خلال السنوات الخمس . ولقد اتبعنا طريقة الاحصاءات الحيوية في معرفة دور الهجرة في النمو السكاني . وتتلخص كما يلي : حساب الزيادة الطبيعية للفترة الواقعة بين تعدادي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، ومن ثم طرحها من مجموع التغير السكاني او الزيادة السكانية خلال الفترة ذاتها . وبذلك حصلنا على تقدير فيض الهجرة لكل تجمع سكاني . وبحساب نسبة كل من الزيادة الطبيعية والهجرة من الزيادة السكانية ، استطعنا الحصول على نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية في جملة زيادة السكان خلال فترة الدراسة وعلى مستوى التجمعات كلها . ومما يزيد من أهمية هذه الطريقة توفر البيانات الاحصائية الصحيحة للمواليد والوفيات للفترة المذكورة وعلى مستوى التجمعات السكانية .

واذا ما وجدت بعض الأخطاء سواء في بيانات التعداد أو الاحصاءات الحيوية ، فانها تكون متعادلة عادة للتعدادين المذكورين ، كما أن الخطأ في حساب المواليد يمكن أن يعوض بالخطأ في حساب الوفيات ، وبذلك فان الخطأ في الزيادة الطبيعية يعوض الخطأ في مجموع النمو السكاني اذا ما كان خطأ التعداد أو خطأ الزيادة الطبيعية سالبا معا أو موجبا في كليهما .

مستويات واتجاهات الزيادة الطبيعية

بالنظر لدور الظاهرات الحيوية من مواليد ووفيات في تغير حجم السكان ، ولأن دراستنا مكرسة لبيان دور الزيادة الطبيعية ـ فقد رأينا من المناسب وقبل بيان مساهمتها في النمو السكاني أن نناقش بايجاز معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان ذكورا واناثا على مستوى المحافظات ولكل من الكويتيين وغير الكويتيين وجملة السكان معا (جدول ١) و (شكل ٢ و ٣ و ٤) . أما العوامل التي تؤدي الى تباين الزيادة الطبيعية بعنصريها المواليد والوفيات من **ديموجرافية** واجتماعية واقتصادية فاننا سنشير اليها حيثما وجدت الضرورة الى ذلك وبما يتفق واهداف الدراسة التي سبق ذكرها آنفا .

أ ـ المواليد :

لقد تم استخدام معدل المواليد الخام أو (معدل المواليد الأحياء) لبيان دور الخصوبة في النمو السكاني للمجموعات السكانية الثلاث ذكورا واناثا في الكويت لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . ويبدو من البيانات في (الجدول ١) أن هناك تفاوتا واضحا في معدلات المواليد ليس فقط على مستوى المحافظات وانما لكل من الذكور والاناث في عامي الدراسة . ولعل استعراضنا لمعدلات المواليد لكل من الكويتيين وغير الكويتيين وجملة السكان يكشف لنا مدى التباين فيما بينها .

١ ـ الكويتيون :

تتذبذب معدلات المواليد لأبناء البلاد ولكلا الجنسين في المحافظات المختلفة عنها لجملتهم في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ . فيلاحظ في عام ١٩٧٥ بأن أدنى المعدلات كانت من نصيب محافظة العاصمة وللذكور والاناث . فقد بلغ المعدل فيها (٣٥ر٦) بالألف ، تليها محافظة حولي بمعدل (٥٠ر٢) بالألف لجملة الكويتيين . أما أعلى الارقام فقد جاءت في محافظة الاحمدي (٦٢ر١) بالالف ، تليها محافظة الجهراء (٥٨ر٦) بالألف . وتبدو أرقام المعدلات لمحافظة حولي فقط هي الأقرب الى معدل

(جدول ١) *

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في الكويت حسب النوع والجنسية والمحافظات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (المعدل لكل ألف من السكان)

المحافظة		المواليد						الوفيات						الزيادة					
		كويتيون			جملة			كويتيون		غير كويتيين		جملة		كويتيون		غير كويتيين		جملة	
		١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
العاصمة	ذ	٣٥ر٢	٣٩ر٥	٣٣ر١	١٤ر٤	٣٤ر٣	٢٢ر٢	٦ر٩	٦ر٣	٥ر٩	٣ر٣	٨ر٠	٤ر٢	٢٨ر٤	٣٣ر٢	٢٣ر٥	١١ر١	٢٦ر٢	١٨ر٠
	أ	٣٥ر٩	٣٥ر٧	٣٨ر٠	٣٣ر٢	٣٦ر٧	٣٤ر٢	٥ر٧	٥ر٥	٣ر٣	٢ر٣	٤ر٧	٤ر١	٣٠ر٣	٣٠ر٢	٣٤ر٧	٢٩ر٩	٢٢ر١	٣٠ر١
	ج	٣٥ر٦	٣٧ر٦	٣٥ر٣	١٩ر٩	٣٥ر٥	٢٦ر٩	٦ر٣	٥ر٩	٦ر٧	٣ر٠	٦ر٤	٤ر٢	٢٩ر٣	٣١ر٧	٢٨ر٧	١٦ر٩	٢٩ر٠	٢٢ر٧
حولي	ذ	٥١	٤٥ر٠	٣٧ر٧	٤٢ر٥	٤٢ر٧	٤٣ر٧	٦ر٦	٧ر٥	٣ر٣	٢ر٣	٤ر٦	٣ر١	٤٤ر٥	٣٩ر٣	٣٤ر٣	٤٠ر٢	٣٨ر٢	٤٠ر٦
	أ	٤٩ر٤	٢٦ر٣	٤٣ر٩	٣٨ر٦	٤٦ر٣	٣١ر١	١ر٥	٤ر٠	٣ر١	٢ر٠	٤ر٠	٢ر٧	٤٤ر٣	٣٥ر٣	٤٠ر١	٣٦ر٦	٤٣ر٣	٢٨ر
	ج	٥٠ر٢	٣٠ر٧	٤٠ر٥	٣٩ر٨	٤٤ر٤	٣٤ر٦	٥ر٨	٤ر٩	٣ر٢	٢ر٢	٤ر٣	٢ر٩	٤٤ر٤	٢٥ر٨	٣٧ر٣	٣٧ر٦	٤٠ر١	٢١ر٧
الأحمدي	ذ	٦٤ر٥	٤٨ر٨	٣١ر٤	٢٧ر١	٥٠ر٢	٣٨ر٣	٦ر٨	٥ر٤	٤ر٣	٣ر٢	٥ر٧	٤ر٤	٥٧ر٧	٤٣ر٤	٢٧ر١	٤٦ر٤	٤٤ر٥	٤٤ر٨
	أ	٥٩ر٨	٤٧ر٤	٤٤ر٢	٤٨ر٩	٥٤ر٦	٤٧ر٩	٥ر٢	٣ر٥	٣ر٣	٢ر٥	٤ر٦	٣ر١	٥٤ر٦	٤٣ر٧	٢٧ر١	٤٦ر٤	٤٤ر٥	٤٤ر٨
	ج	٦٢ر١	٤٨ر١	٣٦ر٥	٣٤ر٩	٥٢ر٣	٤٢ر٦	٦ر٦	٤ر٤	٣ر٩	٣ر٠	٥ر٢	٣ر٨	٥٦ر١	٤٣ر٧	٣٢ر٦	٣١ر٩	٤٧ر١	٤٨ر٨
الجهراء	ذ	٥٨ر٧	٥٧ر٩	٣٧ر٣	٢٧ر٩	٥٣ر٣	٤٩ر٩	٧ر٦	٦ر٥	٦ر٦	٤ر٨	٧ر٤	٦ر٠	٥١ر٠	٥١ر٤	٣٠ر٨	٢٣ر١	٤٦ر٠	٤٣ر٩
	أ	٥٨ر٦	٥٤ر٨	٤٤ر١	٦١ر٧	٥٥ر٦	٥٥ر٨	٦ر٢	٤ر٧	٤ر٣	٥ر٨	٥ر٨	٤ر٩	٥٢ر٤	٥٠ر٠	٣٩ر٦	٥٥ر٩	٤٩ر٨	٥٠ر٩
	ج	٥٨ر٦	٥٦ر٤	٤٠ر٣	٣٨ر٦	٥٤ر٤	٥٢ر٦	٦ر٩	٥ر٦	٥ر٦	٥ر١	٦ر٦	٥ر٩	٥١ر٧	٥٠ر٨	٣٤ر٧	٣٣ر٥	٤٧ر٨	٤٦ر٧
الجملة	ذ	٥١ر٩	٤٩ر٤	٣١ر٧	٢٤ر٥	٤٠ر٥	٣٣ر٥	٦ر٩	٦ر٠	٣ر٨	٢ر٧	٥ر١	٣ر٩	٤٥ر١	٤٣ر٤	٢٧ر٦	٢١ر٨	٣٥ر٤	٢٩ر٦
	أ	٥٠ر٣	٤٦ر٦	٤٢ر٩	٤٠ر٢	٤٦ر٨	٤٣ر٣	٤ر٥	٤ر٣	٣ر٢	٢ر٣	٤ر٣	٣ر٣	٤٤ر٦	٤٢ر٣	٣٩ر٧	٣٧ر٩	٤٢ر٤	٤٠ر٠
	ج	٥٠ر١	٤٨ر٠	٣٦ر٣	٣٠ر٤	٤٣ر٤	٣٧ر٧	٦ر١	٥ر٣	٣ر٥	٢ر٥	٤ر٨	٣ر٦	٤٥ر٠	٤٢ر٨	٣٢ر٨	٢٧ر٩	٣٨ر٦	٣٤ر١

المصدر : (١) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، مجموعة البيانات الحيوية والسكانية لدولة الكويت، (١٩٦٧ - ١٩٧٨) ديسمبر (١٩٨١)، جدول ٤٣ ص ٧٦ - ٨٣ وجدول ٤٤ ص ٨٤ - ٩١ وجدول ٤٥ ص ٩٢ - ٩٩ وجدول ٩٠ ص ١٧٥ - ١٨٢ وجدول ٩١ ص ١٨٣ - ١٩٠ وجدول ٩٢ ص ١٩١ - ١٨٩ .

(٢) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية، المواليد والوفيات لعام ١٩٨٠، جدول ٣، ص ٣ - ٦ وجدول ٢٨ ص ٦٥ - ٦٨ .

* الجدول من حساب الباحث.

جملة السكان الكويتيين في البلاد (١ر٥١) بالألف . في حين تنخفض عنها في محافظة العاصمة بوضوح وتفوقها في المحافظات الأخرى .

واذا ما أغفلنا احتمالات النقص أو المبالغة في البيانات ، فلا بد من وجود عوامل مسؤولة عن هذا التذبذب . وربما يرجع انخفاض المعدلات في محافظة العاصمة الى أن ساكنيها يمثلون الفئات الكويتية العريقة من السكان حيث الظروف مساعدة على انتشار العوامل المشجعة على هبوط معدلات الخصوبة ، وتتمثل بالدرجة الاولى في المستوى التعليمي المرتفع ومستوى التحضر الواضح وما يرتبط به من ظاهرات اقتصادية واجتماعية ديناميكية سريعة التغير بالاضافة الى ارتفاع معدل دخل الفرد والأسرة . أما ارتفاع معدلات المواليد في كل من محافظات الأحمدي والجهراء ، فانه يعود الى عوامل معاكسة تتمثل في أن معظم سكانها من اهل البادية اصلا وكانت مجتمعاتهم قبل عشر سنوات لا تزال تمر في مرحلة الاندماج بالمجتمع الحضري للبلاد . ولذلك نتوقع أن نجد بينهم كل ما يشجع على بناء أسرة كبيرة من عوامل سواء كانت تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو جميعها معا . وفيما يتعلق بمحافظة حولي فانها تقع وسطا في معدلات مواليدها بين محافظة العاصمة والمحافظتين الأخريين . ومن المحتمل أن يعزى هذا الموقع الى تأثر المواطنين بخصائص الوافدين من غير الكويتيين الديموجرافية ومنها معدلات المواليد المنخفضة نسبيا كما سنرى بعد قليل . كما أن عددا كبيرا من الأسر الكويتية في هذه المحافظة ليسوا سوى امتداد لأسر اقرانهم في محافظة العاصمة المجاورة . فقد حدث نتيجة التوسع العمراني لمدينة الكويت وبعد هدم سورها وتنفيذ وانشاء ضواح جديدة خارجه أن حدثت حركة انتقال واسعة بين المواطنين بعيدا عن العاصمة مجاورين بذلك مناطق تجمع الوافدين التقليدية .

ويبدو من الناحية الأخرى بأن معدلات المواليد قد شهدت تغيرات عديدة في عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع الفترة السابقة . ولعل من ابرزها الاتجاه العام نحو الانخفاض بوضوح لكلا الجنسين وفي معظم المحافظات وعلى مستوى جملة سكان البلاد من الكويتيين وغيرهم معا . ويعكس هذا التناقص بوضوح مستوى التركز الحضري وارتفاع مستويات المعيشة وتراجع معظم العوامل التي تقف وراء معدلات الخصوبة العالية اجمالا في الآونة الأخيرة . ومما يؤيد هذا القول أن معدلات المواليد حققت أكبر انخفاض لها في محافظة حولي حيث يؤلف الوافدون معظم سكانها وحيث تسود بينهم معدلات منخفضة عادة للخصوبة . فقد انخفض المعدل لجملة الكويتيين من حوالي (٥٠) الى (٣١) بالألف فقط ، وحققت معدلات المواليد للأناث انخفاضا أكبر من حوالي (٥٠) الى حوالي (٢٦) بالألف فقط .

وجاءت محافظة الأحمدي بالمرتبة الثانية ، حيث حققت معدلات المواليد انخفاضا واضحا لأبنائها الكويتيين وخاصة بين الذكور منهم . بينما جاءت محافظة الجهراء في نهاية القائمة حيث لم تشهد المعدلات فيها انخفاضا واضحا كما في المحافظتين السابقتين ، مما يشير اما الى استمرار فعالية العوامل المشجعة على معدلات مرتفعة للانجاب الى حد ما أو ربما الى تحسن مستوى البيانات الحيوية في السنوات الأخيرة . وأما الارتفاع الطفيف في معدلات المواليد لمحافظة العاصمة فلا نجد له تفسيرا سوى انتقال اعداد من الكويتيين الى بعض تجمعات المحافظة خاصة بعد الغاء تجمعات العشيش البعيدة ، واحتمال احتساب مواليد فئات المواطنين غير حاملي الجنسية مع حامليها في عملية جمع البيانات . ومع ذلك فان الزيادة لا تكاد تذكر بحال من الأحوال .

٢ ــ غير الكويتيين :

ان أهم ما تتميز به معدلات الوافدين هى انها منخفضة بالمقارنة مع معدلات مواطني الكويت ، ويصدق هذا القول على معدلات الذكور منهم والاناث والجملة في آن معا ، وعلى مستوى أجزاء البلاد جميعا . ولو استعرضنا الحالة في عام ١٩٧٥ لوجدنا هناك تقاربا كبيرا ما بين معدلات الفئتين السكانيتين في محافظة العاصمة . وهو أمر متوقع نظرا للتماثل الكبير في خصائصهما الديموجرافية والتي تعكس في الوقت نفسه تشابها في درجة التحضر والنظرة الى حجم الأسرة عموما . وتلي العاصمة بهذا الشأن محافظة حولي ، حيث بلغ معدل مواليد جملة غير الكويتيين حوالي (٤١) بالألف وقد زاد بين الاناث منهم على الذكور بحوالي (٦) بالألف ، وربما يعزى ذلك الى زيادة الاهتمام بتسجيل المواليد الاناث ودقته بين الوافدين عموما . وتقترب معدلات غير الكويتيين من معدلات الكويتيين مرة أخرى في هذه المحافظة ، وهو يؤيد ما ذكرناه قبل قليل من أن التقارب بين الفئتين في التجمعات السكانية انعكس على تقاربهما في مظاهر عديدة منها الواقعات الحيوية .

وتستمر معدلات المواليد منخفضة في المحافظتين الاخريين الاحمدي والجهراء وبنفس مستواها في المحافظتين السابقتين تقريبا . وهو ما يشير الى نوع من التجانس في خصائص السكان غير الكويتيين في كل مكان من موطنهم الجديد . ولكنها اذا ما قورنت بمعدلات الكويتيين في المحافظتين فانها تبدو أقل بوضوح منها في المحافظتين السابقتين . ولعل في ذلك ما يؤيد مرة أخرى التفاوت الكبير بين الفئتين في خصائصهما المختلفة . وفيما يتعلق بمعدلات جملة غير الكويتيين فانها بلغت حوالي (٢٢) و (٤٣) و (٣٦) لكل من ذكورهم واناثهم وجملتهم على التوالي . وهى تقل بما يزيد على (١٠) بالألف عن نظيرتها للكويتيين والذكور منهم بصفة خاصة .

وتميزت المواليد في عام ١٩٨٠ بتذبذبها للجنسين من جهة ومن محـــافظة لأخرى من جهة اخرى . فقد انخفض معدلها لجملة وافدي محافظة العـــاصمة الى حوالي (٢٠) بالألف أو ما يقل بحوالي (١٥) بالألف عما كان عليـــه عام ١٩٧٥ ، وكان هبوطه أشد وضوحا بالنسبة للذكور بحيث قل عن نصـــف ما كان عليه في العام السابق ، وربما يعزى ذلك الى عوامل عديدة من بينها تعمق المظاهر الحضرية بينهم ودقة البيانات الحيوية . ولو قورنت المعدلات لغـــير الكويتيين بأقرانهم من الكويتيين لظهرت منخفضة جدا تقل عن نصفها أو يزيد وخاصـــة بين الذكور منهم .

واتصفت المعدلات في المحافظات الأخرى بالتذبذب الواضح ، ففي محافظة حولي مثلا لم يتغير المعدل لجملة الوافدين خلال فترة الدراسة تقريبا ، في حين حقق ارتفاعا طفيفا وانخفاضا مماثلا لكل من الذكـــور والاناث على التـــوالي ، واستمرت من الناحية الأخرى على مستوياتها السابقة في علاقتهـــا بمعـــدلات الكويتيين في المحافظة . ونلاحظ في المحافظتين الباقيتين الأحمدي والجهراء حالة مماثلة من التذبذب ، مع ميل الى الزيادة في بعض الحالات وخاصة بين معـــدلات الاناث على العكس مما رأيناه في المحافظتين السابقتين . وربمـــا يشير كل ذلك الى انتقال الأسر الوافدة نحو المحافظات البعيدة في الآونة الاخـــيرة لعـــوامل اقتصادية واجتماعية عديدة . واستمرت العلاقة بين معدلات الوافدين والكويتيين في المحافظتين على حالها تقريبا وكما كانت في العام السابق مع فارق في نســـبتها مما يشير الى الفوارق الواضحة بين الجماعتين في هذا الشأن . وفيما يتعـــلق بمعدلات جملة الوافدين ، فانها ـــ كما يبدو ـــ حققت انخفاضا واضحا عنها في المحافظات الأخرى فيما عدا العاصمة وللجنسين معا . كما انها كانت اقل بوضوح منها في العام السابق . ولكنها ظلت وكما في الحالات الأخرى على مستواها السابق في علاقتها بمعدلات جملة الكويتيين في البلاد تقريبا .

٢ ـــ جـــملة الســـــكان :

تفاوتت معدلات المواليد لجملة سكان الكويت هي الأخرى من محافظة لأخرى ولكلا الجنسين خلال فترة الدراسة . ففي عام ١٩٧٥ بلغ المعدل حوالي (٤٣) بالألف ، وكان نصيب الاناث منه حوالي (٤٧) بينما لم يتجاوز المعدل للذكور (٤١) تقريبا فقط . تعتبر الأرقام المذكورة من أعلى معدلات المواليد الخام في العـــالم وأقطار الوطن العربي . ففي تونس بلغ المعـــدل في العـــام المذكـــور (٣٧) بالألف (١) . وفي لبنان (٣٠) بالألف وفي مصر (٣٨) بالألف ، ولكنها تقـــل او تماثل نظيرتها في بعض أقطار الخليج العربي ، حيث يصل المعدل في كل من دولة

الامارات وعمان وقطر الى حوالي (٥٠) لكل الف من سكانها (٢) . ووصلت في السودان عام ١٩٧٣ الى حوالي (٤٨) بالألف . وبلغت في العراق خلال الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ حوالي (٤٩) بالألف (٤) .

اما على مستوى محافظات البلاد فقد تجاوزت معدلات المواليد المعدل العام في ثلاث محافظات هى حولي والأحمدي والجهراء . وبلغت الزيادة في محافظة الجهراء أكثر من (١٠) بالألف ، تليها محافظة الأحمدي حوالي (٩) بالألف ، بينما كانت الزيادةلاتذكر في محافظة حولي . ومن الناحية الأخرى كان المعدل في محافظة العاصمة يقل عن المعدل العام للبلاد بحوالي (١٠) بالألف بوضوح . ويعزي هذا التباين الى تفاوت تأثير ضوابط الخصوبة من جماعة سكانية الى اخرى .

ولعل أول ما يجلب انتباهنا في استعراضنا لحالة المواليد في عام ١٩٨٠ هو الانخفاض الواضح في معدلها لجملة سكان البلاد وللجماعتين السكانيتين الأخريين معا . فقد نقص المعدل الخام لجملة السكان حوالي (٥) بالألف عما كان عليه في العام السابق وبحوالي أكثر من (٣) بالألف للذكور والاناث . ولا يزال على كل حال ، المعدل العام البالغ حوالي (٣٨) بالألف مرتفعا بالمقارنة مع أقطار نامية عديدة . فقد وصل في كل من تونس الى (٣٥) بالألف وفي السودان (٤٥) وفي المملكة السعودية (٤٣) وفي عمان ودولة الامارات (٤٧) وهبط في لبنان الى (٢٩) بالألف (٥) . أما على مستوى الوحدات الادارية الرئيسية فقد جاءت أعلى المعدلات في محافظة الجهراء حوالي (٥٣) بالألف لجملة سكانها أو ما يزيد بمقدار (١٥) بالألف على المعدل العام . ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بأرقام الذكور والاناث أيضا . الا أن الأرقام المذكورة تبدو منخفضة قليلا عن نظيرتها في عام ١٩٧٥ .

وجاءت بعد ذلك محافظة الأحمدي ، وكانت الزيادة في معدل جملة سكانها عن معدل جملة سكان البلاد قليلة ليس الا . فقد بلغت حوالي (٥) بالألف فقط ، وهى نفسها تقريبا لكل من الذكور والاناث . أما محافظة حولي فقد حقق معدل المواليد لجملة ابنائها انخفاضا قليلا لم يتجاوز (٣) بالألف عن المعدل العام ، الا أن الانخفاض الكبير جاء بين مواليد الاناث فيها والذي تجاوز (١٢) بالألف تقريبا . ولم يتجاوز من الناحية الأخرى التباين في مستويات المواليد بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ الأرقام المذكورة بصورة عامة وخاصة ما يتعلق بالذكور من أبنائها . الا أن التغير الكبير هو ما شهدته بيانات محافظة العاصمة سواء بالمقارنة مع المعدل العام للبلاد أو لما كان عليه في العام السابق . وعلى العموم

فان الحالة العامة لمعدلات المواليد تعكس تطور أحوال السكان المختلفة وتأثيرهـا على خصائصهم الديموجرافية بصفة خاصة خلال فترة الدراسة .

ب ــ الوفيـــــات :

تتصف الوفاة وهى حالة حدوث الموت على العكس من الخصوبة بكونهـا أكثر استقرارا وأقل عرضة للتذبذب . ان زيادة حجم السكان أو تناقصه خـلال أية فترة زمنية هو نتيجة للتوازن بين الزيادة النـاجمة عن المواليـد والهجـرة الوافدة وبين التناقص الذى تحدثه الوفاة ونزوح الأفراد . وهى بعد ذلك تعكس ما تحدثه العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتوفر الخدمات الصحية وكفاءتها على أحوال السكان ونموهم . وسنحاول استخدام معدلات الوفيات العامة على مستوى محافظات الكويت وللجماعتين السكانيتين وجملتهم ذكورا واناثا ، وبيان دورها كعامل رئيسي يتحكم في تحديد مستوى الزيادة الطبيعية في البلاد خلال فتـرة الدراسة (جدول ١ والأشكال ٢ و ٣ و ٤) .

١ ــ الكويتيـــون :

تشير معدلات الوفيات بين الكويتيين وكما هو متوقع ، الى اسـتقرار واضح وتفاوت بسيط فيما بينها خلال عامي الدراسة . هذا بالاضافة الى انها تبدو منخفضة جدا بالمقارنة ليس مع دول العالم الثالث فقط وانما حـتى مـع مستوياتها في معظم اقطار القارة الأوربية وأمريكا الشمالية . فقد بلغ المعـدل العام لجملة الكويتيين في عام ١٩٧٥ حوالي (٦) بالألف . وهو رقم يقـل كثـيرا عن نظيره في تونس للعام نفسه والبالغ حوالي (١٠) بالألف (٦) . وفي مصر حوالي (١٤) بالألف عام ١٩٧٢ (٧) . وفي السودان حوالي (٢٢) بالألف (٨) . والعراق حوالي (١٥) بالألف للفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ (٩) .

ويلاحظ من الناحية الأخرى بأن جملة معدلات الوفيات بين الذكور أعـلى منها بين الاناث بمقدار (٥ر١) بالألف عام ١٩٧٥ . وهى ظاهرة سنراها واضحة على مستوى المحافظات وللجماعتين السكانيتين أيضا . وهو أمر اعتيادي مادامت معدلات وفيات الذكور تفوق نظيرتها لأسباب معروفة عديدة ، بالاضافة الى ما تعاني منه بيانات الوفيات للاناث أحيانا من نقص في رصدها . وينعكس ما ذكرناه قبل قليل من انسجام في معدلات الوفيات على توزيعها الاقليمي بين محـافظات البلاد . وقد جاءت محافظة الجهراء في المقدمة من حيث ارتفاع المعدل فيها ويبلغ (٩ر٦) بالألف ، تليها محافظة الأحمدي (٦ر٦) بالألف ثم محافظة العـاصمة (٣ر٦) واخيرا محافظة حولي (٨ر٥) بالألف . ان هذا التباين الطفيف جـدا

والذي لا يبتعد كثيرا عن مستوى المعدل العام لجملة الكويتيين ، يفسر التفاوت النسبي في العوامل المؤثرة في تباين اسباب الوفاة من جهة ومدى دقة البيانات من جهة أخرى . ولعل انخفاض المعدل في محافظة حولي بالمقارنة مع المحافظات الأخرى ، وكما رأينا في معدلات المواليد ، يعزى الى التقارب الأكثر وضوحا للكويتيين مع الوافدين وتأثرهم بهم في أمور عديدة .

وعلى الرغم من عدم حدوث تغيرات كبيرة في عام ١٩٨٠ ، الا أن الاتـ٩ ـاه السائد في معدلات الوفيات هو التناقص الشامل عما كان عليه عام ١٩٧٥ . فقد انخفض المعدل العام لجملة الكويتيين ولذكورهم واناثهم حوالي واحد بالألف . وظلت محافظة الجهراء تحتل المركز الأول بين المحافظات في معدل وفياتها تليها هذه المرة محافظة العاصمة ، ثم محافظة حولي واخيرا محافظة الأحمدي . وتظل أرقام هذا العام منخفضة بالمستوى العالمي والاقليمي . وهبوط معدلات الوفيات هو نتيجة متوقعة لتطور مستوى الحياة على جميع الأصعدة في البلاد ولا سيما كفاءة الخدمات الصحية بمختلف أصنافها .

٢ ــ غير الكويتيين :

تتصف معدلات الوفيات لغير الكويتيين بأنها أقل بصورة واضحة عنها للكويتيين ، مشابهة بذلك حالة المواليد التي مرت بنا من قبل . الا أن التفاوت في حالة الوفيات يبدو أكبر بكثير ، ففي عام ١٩٧٥ كان الفرق في المعدل للفئتين حوالي (٥ر٢) بالألف وأكثر من ذلك بين الذكور . أما على مستوى المحافظات فان التفاوت يقل في بعض المحافظات . ففي محافظة العاصمة كان المعدل بين جملة الوافدين مقاربا جدا لنظيره بين أبناء البلاد . ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الحالة في محافظة الجهراء ، وتعزى اسباب هذا التماثل النسبي الى تشابه العوامل المؤثرة في حجم الوفيات في كل منهما ، وكما رأينا في حالة المواليد من قبل . وبالرغم من ذلك فان الفرق يظل كبيرا بين الفئتين في وفيات الاناث ، حيث يزيد الفرق بينهما أحيانا عن (٢) بالألف في بعض المحافظات والمعدل العام . أما في محافظتي حولي والأحمدي فان الفرق بين معدلات الوفيات للكويتيين وغيرهم يظل واضحاً جدا . ويعود ذلك الى التباين في العوامل المؤثرة في أسباب الوفاة في المحافظتين المذكورتين . ويمكن القول بأن معدلات الوفيات لغير الكويتيين ربما تعتبر من أدنى المعدلات المسجلة في العالم حينذاك ، بل انها أقل مما هي عليه في مواطن الوافدين الأصلية الى حد كبير ، مما يشير الى مدى كفاءة وشمول الخدمات الصحية وارتفاع مستوى المعيشة في البلاد .

وحققت معدلات الوفيات في عام ١٩٨٠ تقهقرا شديدا وقياسيا في مستواها

تقريبا . فلم يتجاوز المعدل لجملة الوافدين (٢ر٥) بالألف ، ووصـــل الى اقل من ذلك بين جملة اناثهم (٢ر٣) بالألف . وبصورة عامة بلغ التناقص في معدلات جملة الوافدين عن العام الماضي حوالي (١) بالألف . واذا ما انتقلنا الى توزيع المعدلات فيما بين المحافظات لوجدناها قد هبطت هي الأخرى وكان التقهقر على أشده في محافظة حولي حيث بلغ المعدل (٢ر٢) بالألف وللأناث (٢ر٠) بالألف فقط . يلي ذلك محافظة العاصمة وبلغ المعدل فيها (٣) بالألف وللاناث (٢ر٣) بالألف . وتأتي محافظة الأحمدي بالمرتبة الثالثة ووصـــل معدل وفيات جـــملة الوافدين من ابنائها (٣) بالألف ولاناثهم (٢ر٥) بالألف . واخيرا جاءت محافظة الجهراء (١ر٥) بالألف . وحدث أكبر تناقص عن عام ١٩٧٥ في محافظة العاصمة حوالي (٤) بالألف ، ثم في محافظة الأحمدي حوالي (١) بالألف . ونستطيع القول بأن التناقص في معدلات وفيات غير الكويتيين خلال فترة الدراسة كان اكبـــر مما تعرضت له معدلات الكويتيين . مما يشير الى سرعة تحسن مستوى معيشة الوافدين ومدى استفادتهم من الخدمات المتاحة لهم .

٣ ــ جمـــلة الســـكان :

استنادا الى حالة توزيع مستوى الوفاة التي مرت بنا للكويتيين وغـــير الكويتيين نتوقع أن نرى تفاوتا قليلا ما بين المعدل العام ومعدلات المحـــافظات في بداية فترة الدراسة وفي نهايتها . ففي عام ١٩٧٥ بلغ معدل الوفيات لجـــملة سكان الكويت (٤ر٨) بالألف ، وتراوح المعدل لجملة الذكور والاناث قليلا حول المعدل المذكور زيادة ونقصانا . ولم تكن هناك فوارق كبيرة أيضا على مســـتوى محافظات البلاد . وقد فاق المعدل في ثلاث محافظات منها المعدل العام لجـــملة السكان . وكانت اعلى المعدلات من نصيب كل من محافظتي الجهراء (٦ر٦) بالألف ومحافظة العاصمة (٦ر٤) بالألف ، وسجلت معدلات الذكور فيهما ارقاما مرتفعة نسبيا وصلت الى أكثر من (٧) بالألف في الأولى و (٨) بالألف في الثانية . وتأتي بعدهما محافظة الأحمدي بمعدل بلغ (٢ر٥) بالألف ثم محافظة حـــولي (٣ر٤) بالألف . وتفوق معدلات وفيات ذكورهما المعدل العام أيضا ، ولكـــن بمقدار اقل منه في المحافظتين السابقتين . وتظل المعدلات المذكورة اعلاه جميعـــا منخفضة بالمقارنة مع المعدلات لكثير من اقاليم العالم الصناعية والنامية معـــا البعيدة والمجاورة على حد سواء .

وكما رأينا من قبل ، فان معدلات الوفيات قد حققت تراجعا واضحا في عام ١٩٨٠ عما كانت عليه في العام الماضي . فقد هبط المعدل العام من (٤ر٨) بالألف الى (٦ر٣) . وهبط للذكور من (١ر٥) بالألف الى (٣ر٩) بالألف . وحـــقق انخفاضا مماثلا بين الاناث من (٤ر٢) بالألف الى (٣ر٣) بالألف . وجاء ترتيب

المحافظات حسب تناقص وفياتها كما كان في عام ١٩٧٥ مع فـــارق في تناقص أرقامها . وهكذا كان نصيب محافظة حولي أدنى مستوى لمعدلات الوفيـــات (٩ر٢) بالألف ، تليها محافظة الأحمدي (٨ر٣) بالألف ثم محافظة العـــاصمة (٢ر٤) وأخيرا محافظة الجهراء (٩ر٥) بالألف . ومن أبرز الفروق في المعدلات خلال فترة الدراسة هو هبوطها لذكور محافظة العاصمة الى النصف تقريبـــا من (٨) بالألف الى (٢ر٤) بالألف ولاناث محافظة الأحمدي بمقـــدار (٥ر١) بالألف من (٦ر٤) بالألف الى (١ر٣) بالألف . وربما تعزى أسباب هذا التناقص الكبير والتفاوت بين النوعين على مستوى المحافظات والبلاد الى تحسن مستوى دقة الاحصاءات الحيوية وخاصة ما يتعلق منها بالاناث بالاضافة الى الضوابط المتحكمة بحجم الوفيات والتي مر ذكرها آنفا .

جـ ــ الزيادة الطبيعيـــة :

تعرض حجم السكان في الكويت الى تقلبات واضحة خلال المراحل التاريخية المختلفة الا أن الاتجاه الحديث يشير الى الزيادة المستمرة . فقد أصبح عـــدد الوفيات أقل من عدد المواليد بصورة منتظمة مما ادى الى ارتفاع منتظم في منحنى النمو السكاني . وهكذا أصبحت الزيادة الطبيعية الناجمة عن زيادة المواليد على الوفيات هى المصدر الرئيسي لنمو السكان في البلاد وأقاليمها المختلفة . وتأتي حركة انتقال السكان لتتحكم في مظاهر النمو السكاني الى جانب الحـــركة الطبيعية كما سنرى . وبعد أن استعرضنا في الصفحات القليلة السابقة عناصر الحـــركة الطبيعية على انفراد سنتناول ظاهرة الزيادة الطبيعية لجملة افراد المجـــتمع الكويتي بفئتيه من المواطنين والوافدين معا خلال فترة الدراسة . وذلك تمهيـــدا لبيان دورها في جملة الزيادة السكانية فيمـــا بعـــد (جـــدول ١) و (الاشكال ٢ و ٣ و ٤) .

١ ــ الكـــــويتيون :

بلغ معدل الزيادة الطبيعية في عام ١٩٧٥ لجملة المواطنين (٤٥) بالألف ، ولم يكن هناك فرق يذكر بين ذكورهم واناثهم في هذا الشأن . ونستطيع القـــول بأن الرقم المذكور يمثل أعلى زيادة طبيعية في العالم أجمع تقريبا . فهى تتـــراوح على صعيد الوطن العربي مثلا ما بين (٢٥ ــ ٣٥) بالألف (١٠) . ومما لا شـــك فيه أن معدلات المواليد المرتفعة كما رأينا مسؤولة عن ذلك الى حد ما ، الا أن السبب الرئيسي هو المستويات المنخفضة جدا لمعدلات الوفيات .

وكان المعدل مرتفعا على مستوي الأقسام الادارية الرئيسية ايضـــا .

ونستطيع أن نضعها في ثلاث مجموعات بهذا الشأن . محافظات تتصف بمعدلات مرتفعة جدا وتفوق المعدل العام لجملة الكويتيين في البلاد ، وتضم محافظة الأحمدي (٥٦ر١) بالألف ومحافظة الجهراء (٥١ر٧) بالألف . وهى محافظات تميزت بمعدلات مرتفعة للمواليد كما راينا بسبب قوة العوامل المشجعة على حجم الأسرة الكبير بين سكانها . وتضم المجموعة الثانية المحافظات التي حققت معدلا قريبا من المعدل العام وجاءت ضمنها محافظة حولي (٤٤ر٤) بالألف . وضمت المجموعة الثالثة محافظة العاصمة التي كان معدل الزيادة فيها (٢٩ر٣) بالألف يقل كثيرا عن المعدل العام للكويتيين المذكور أعلاه (٤٥) بالألف . ويعود انخفاض الزيادة في المحافظتين الأخيرتين الى انخفاض معدلات المواليد بين الكويتيين بالدرجة الأولى واقترابها من معدلات الوافدين كما راينا من قبل . والملاحظة الأخيرة في هذا الصدد هى أن معدلات الزيادة كانت متقاربة جدا للذكور والاناث سواء في المعدل العام أو معدلات المحافظات المختلفة الى حد كبير .

وعلى الرغم من عدم حدوث هبوط كبير في معدلات الزيادة لجملة الكويتيين عام ١٩٨٠ . الا أن النقصان كان واضحا من محافظة لأخرى . فقد وصل المعدل العام الى حوالي (٤٣) بالألف ، وكانت معدلات الذكور والاناث لا تختلف كثيرا عنه . الا أن التفاوت كان كبيرا بين محافظات البلاد ، وانقسمت بدورها الى ثلاث مجموعات واضحة ، المجموعة الأولى وكان المعدل فيها أعلى من المعدل العام وضمت محافظة واحدة فقط هذا العام هى الجهراء بدلا من محافظتين ، ووصل الى (٥٠ر٨) **بالألف** ،وضمت المجموعة الثانية محافظة واحدة فقط هى الأحمدي وفيها اقترب المعدل من نظيره المعدل العام للكويتيين (٤٣ر٧) ويعود ذلك الى الهبوط الشديد في معدلات المواليد المسجلة من جهة ومعدلات الوفيات معا . أما المجموعة الأخيرة فضمت المحافظتين الباقيتين وهما العاصمة وحولي ، حيث كان المعدل فيهما دون نظيره العام بكثير . والملاحظ بأن محافظة حولي قد احتلت بمعدلها المنخفض جدا هذا العام (٢٥ر٨) بالألف محل محافظة العاصمة التي سجلت أدنى معدل في العام الماضي ، ولكنها حققت ارتفاعا مؤخرا الى (٣١ر٧) بالألف . ويعود السبب فيما يتعلق بمحافظة حولي الى الهبوط الشديد في معدلات المواليد كما مر بنا من (٥٠ر٢) بالألف الى (٣٠ر٧) بالألف بالاضافة الى تناقص معدلات **الوفيات** هى الاخرى خلال فترة الدراسة . أما فيما يتعلق بمحافظة العاصمة فتعزى الزيادة الطفيفة فيها الى الزيادة في معدلات المواليد وخاصة الذكور منهم بالدرجة الأولى . ويبدو بأن المعدلات المذكورة وبالرغم من تفاوتها لا تزال مرتفعة جدا بالمقارنة مع أرقام نظيراتها في أقطار أخرى هذا العام . حيث بلغ معدل الزيادة (٢٧) بالألف في تونس (١١) . و (٣٠) بالألف في مصر (١٢) و (٣٥) بالألف في الأردن (١٣) .

٢ ــ غـــير الكـــويتيين :

ان أهم ما يميز الزيادة الطبيعية بين الوافدين هو انخفاضها الشـــديد عنها بين أقرانهم من الكويتيين . ففي عام ١٩٧٥ بلغ معدلها حوالي (٣٣) بالألف فقط بنقص يصل الى أكثر من (١٢) بالألف عن معدل المواطنين . ويأتي ذلك من الهبوط الشديد في معدل الذكور منهم حيث سجلت الزيادة الطبيعية معدلا وصل الى حوالي (٢٨) بالألف فقط في مقابل حوالي (٤٠) بالألف لجملة اناثهم . وانخفاض المعدل العام للزيادة بين الوافدين يأتي بالدرجة الأولى ليس من انخفاض معدلات المواليد كما في حالة الكويتيين وانما من الانخفاض الشديد في معـــدلات وفياتهم أيضا كما رأينا ، هذا بالاضافة الى انخفاض معدلات الوفيـــات لذكـــور الوافدين بالمقارنة مع اناثهم نتيجة تركيب الوافدين العمري حيث يؤلف الشـــباب نسبة كبيرة منهم . ومما لا شك فيه أن الظاهرة المذكورة تنبع من عوامل عـــديدة منها بالاضافة الى ما مر ذكره قبلا على سبيل المثال : الخصائص الديموجرافية والمعيشية التي يتصف بها هؤلاء والتي جرى انتقال بعضها معهم الى الكـــويت ومنها معدلات المواليد والوفيات المنخفضة وانماط انحياة الحضرية بالاضافة الى طبيعة الاغتراب وما يحمله من مظاهر المخاطرة وعدم الاستقرار حاضرا ومستقبلا .

وتتوزع محافظات الكويت وفقا للمعدل العام لزيادة الوافدين الى ثلاث فئات . الأولى وتضم محافظتين هما حولي والجهراء وفيهما يزداد المعدل بوضوح عن المعدل العام حيث وصل الى (٣ر٣٧) بالألف في الأولى و (٧ر٣٤) بالألف في الثانية . وتضم الفئة الثانية محافظة الأحمدي وفيها يتماثل المعدل (٦ر٣٢) بالألف مع نظيره المعدل العام في البلاد تقريبا . وأخيرا هناك محافظة العـــاصمة وفيها يقل معدل الزيادة (٧ر٢٨) بالألف عن نظيره المعدل العام بصورة واضحة . ويقترن هذا الانخفاض بهبوط معدلات المواليد والوفيات بين الذكـــور منهـــم بالدرجة الأولى في العام المذكور . ولا يفوتنا مرة أخرى أن نلاحظ في هذا الصدد أيضا بأن معدلات الزيادة الطبيعية أعلى بين اناث الوافدين منهـــا بين ذكورهم سواء على مستوى جملتهم في البلاد أو في المحافظات الأربع على حد ســـواء . وتعتبر الظاهرة هذه نتيجة طبيعية لارتفاع معدلات مواليدهن وانخفاض معـــدلات وفياتهن بصفة رئيسية .

وقد حققت معدلات الزيادة بين الوافدين انخفاضا كبيرا في عام ١٩٨٠ عما كانت عليه في العام السابق . اذ انخفض المعدل العام لجملتهم الى (٩ر٢٧) بالألف أو ما يعادل (٥) بالألف تقريبا عن عام ١٩٧٥ . وكان الهبوط بمعـــدلات الذكور أكبر من ذلك حيث بلغ (٨ر٢١) بالألف أو ما يعادل نقصا مقداره أكثر من

(٦) بالألف . بينما لم يهبط معدل زيادة الاناث سوى (٢) بالألف تقريبا خلال الفترة ذاتها . أما على صعيد توزيع الزيادة فيما بين المحافظات فيمكن ملاحظة ما يأتي : **أولا** : أن معدلات الزيادة فيها جميعا فيما عدا محافظة العاصمة كانت أكبر من المعدل العام لجملة الوافدين . **ثانيا** : أن تناقصها خلال فترة الدراسة للمحافظات المذكورة لا يكاد يذكر هو الآخر فيما عدا محافظة العاصمة ، حيث سجلت هبوطا كبيرا بلغ حوالي (١٢) بالألف ، بالاضافة الى هبوط مماثل فيها عن المعدل العام السابق كما مر بنا . **ثالثا** : ان معدلات الزيادة بين ذكور الوافدين كانت مرتفعة جدا بالمقارنة مع معدلات الأناث في محافظتين هما الأحمدي (٤ر٤٦) بالألف وحولي (٢ر٤٠) بالألف . وتزيد االارقام المذكورة عن المعدل العام لجملة الوافدين وجملة ذكورهم معا بأكثر من الضعف . بينما ظهرت المعدلات منخفضة جدا في المحافظتين الأخريين وهما العاصمة (١ر١١) بالألف والجهراء (١ر٢٣) بالألف . والأرقام المذكورة وخاصة لذكور العاصمة تقل كثيرا عن نصف أرقام اناثها الا انها تقترب وخاصة في المحافظة الأخيرة من المعدل العام لجملة ذكورها . واخيرا فان معدلات الزيادة لغير الكويتيين سواء لجملتهم في البلاد أو المحافظات قد اقتربت هذا العام من مستواها في العالم والوطن العربي الى حد كبير .

٣ ــ جملة السكان :

نظرا لارتفاع معدلات المواليد وخاصة بين الكويتيين وانخفاض معدلات الوفيات وخاصة بين غيرهم وما أدى اليه من ارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية للفئتين ، فاننا نتوقع أن تكون معدلات الزيادة الطبيعية لجملة سكان الكويت عالية سواء بالمقياس الاقليمي أو العالمي . هذا الأرتفاع الذى لا بد وان يكون له ثقل كبير على مجمل الزيادة السكانية في البلاد كما سنرى فيما بعد .

وصل معدل الزيادة لسكان الكويت (٦ر٣٨) بالألف عام ١٩٧٥ ، ويقل بذلك عن معدل الكويتيين بحوالي (٦) بالألف ويزيد عن نظيره لغير الكويتيين بحوالي (١٠) بالألف . ويبدو المعدل بالنسبة لجملة ذكور واناث البلاد مختلفا الى حد ما . فهو يقل بين الذكور عن المعدل العام بحوالي (٣) بالألف حيث بلغ (٤ر٣٥) بالألف ، الا انه يزيد عليه في حالة الاناث بحوالي (٤) بالألف ليصل الى حوالي (٤ر٤٢) بالألف . وارتفاع الأرقام المذكورة لا يدعو للعجب مادامت معدلات المواليد وخاصة بين الكويتيين مرتفعة جدا ومعدلات الوفيات منخفضة جدا وخاصة بين غير الكويتيين كما مر بنا .

واذا ما استعرضنا توزيع معدلات الزيادة بين الوحدات الادارية هـذا العام لوجدنا ما يلي :

أولا : ان المعدلات في جميع المحافظات ، فيما عدا محافظة العاصمة ، كانت أعلى من المعدل العام بدرجة كبيرة جدا أحيانا . وتأتي محافظة الجهـراء بمعدلها البالغ (٤٧ر٨) بالألف في المقدمة تليها محافظة الاحمدي (٤٧ر١) بالألف ، وأخيرا محافظة حولي (٤٠ر١) بالألف . ووصل المعدل في الوقت نفسه الى (٢٩) بالألف فقط في محافظة العاصمة نتيجة انخفاض معـدلات المواليد فيها بالدرجة الأولى . وربما يمثل الرقم المذكور المعدل الوحيد الذي يبدو قريبا من المعدلات الشائعة في معظم اقطار العالم النامية .

ثانيا : أن معدلات الزيادة بين الاناث تفوق نظيرتها بين الذكور . وتأتي في المقدمة بهذا الشأن محافظة الأحمدي (٥٠ر١) بالألف ، تليها محـافظة الجهراء (٤٩ر٨) بالألف ، ثم محافظة حولي (٤٢ر٣) وأخيرا تأتي محـافظة العاصمة بمعدل (٣٢ر١) بالألف . وكما هو واضح من البيانات في (الجدول ١) فان السبب يعود الى ارتفاع معدلات المواليد بين اناث الوافدين وانخفـاض معدلات وفاتهن بالدرجة الأولى .

وتعرضت الزيادة الطبيعية لسكان البلاد الى تناقص واضح في عام ١٩٨٠ . وكان معدلها العام (٣٤ر١) بالألف ، بنقص يتجاوز (٤) بالألف عما كانت عليه في بداية فترة الدراسة . وحدث هبوط مماثل في معدلات الذكور والاناث معـا وبلغ في حالة الذكور اكثر من (٥) بالألف . ويعزي سبب الهبوط الى انخفـاض معدلات المواليد والوفيات معا بين غير الكويتيين .

أما عن مستوى الزيادة على صعيد المحافظات فيمكن ذكر الملاحظـات التالية : **أولا :** ان المعدلات كانت في ثلاث محافظات دون (٤٠) بالألف وهو ما يكاد يحدث لأول مرة حيث بلغت (٢٢ر٧) بالألف في محافظة العاصمة و (٣١ر٧) بالألف في حولي و (٣٨ر٨) بالألف في الأحمدي . وشذت عن ذلك محـافظة الجهراء بمعدل بلغ (٤٦ر٧) بالألف . وتعزى هذه الظاهرة الى الهبوط الشـديد في كل من معدلات المواليد والوفيات ولفئتي السكان هذا العام بالمقارنة مع العام السابق . **ثانيا :** كان التناقص في الزيادة بين الاناث أكبر منه بين الذكور الذين سجلت معدلاتهم زيادة واضحة في بعض المحافظات ، **ثالثا :** أن التناقص الشامل والواضح في الأرقام يشير الى الاتجاه العام للزيادة الطبيعية في الكويت نحـو الهبوط المستمر لتقترب تدريجيا من نظيراتها في المجتمعات المماثلة التي تسـود فيها أنماط الحياة الحضرية بكل مظاهرها وانعكاساتها . ولعل المعدل المنخفـض

في محافظة العاصمة التي تضم التجمعات الحضرية الأولى في الكويت (٧ر٢٢) دليل واضح على ذلك .

الزيادة الطبيعية والنمو السكاني

(أ) دور الزيادة الطبيعية على مستوى المحافظات :

لاحظنا من مناقشتنا للزيادة الطبيعية في الكويت تباينا واضحا على مستوى تجمعات الوحدات الادارية الكبيرة في البلاد . وسنحاول الآن بيان دورها في زيادة حجم سكان البلاد ومحافظاته الأربع وللجماعتين السكانيتين معا خلال فترة الأعوام الخمسة ما بين ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ . لننتقل في مرحلة لاحقة الى كشف هذا الدور على صعيد التجمعات السكانية الستة والأربعين في الكويت . ومما لا شك فيه ان هذه المناقشة ستتيح لنا الفرصة بصورة غير مباشرة للتعرف في الوقت نفسه على دور حركة السكان سواء ما بين التجمعات السكانية للدولة أو عبر حدودها الدولية ، في نمو السكان خلال الفترة ذاتها (جدول ٢) و (الأشكال ٥ و ٦) .

١ ــ الكويتيون :

يبدو من البيانات في (الجدول ٢) بأن الزيادة الطبيعية وكما هو متوقع ، هي العامل الوحيد في زيادة سكان أبناء البلاد الأصليين تقريبا . وقد كان حجم الزيادة الطبيعية يفوق حجم الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة لأسباب سبق ذكرها مما يشير الى عدم وجود آثار لحركات انتقال خارجية بينهم .

وتبدو الحالة مختلفة نسبيا عما ورد سابقا في محافظات البلاد الأربع حيث يمكن ملاحظة ما يلي :

اولا : ان نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية في كل من محافظتي العاصمة وحولي قد فاقت نظيرتها لجملة الكويتيين ، بل وتجاوزتها بما يزيد على الضعف . وهنا يبدو دور حركة انتقال أبناء البلاد عبر حدود محافظاتهم بصورة واضحة . وخاصة من هاتين المحافظتين الطاردتين لأبنائهما الى خارجها . فقد بلغ النقص في عدد سكان محافظة العاصمة خلال فترة الدراسة حوالي خمسة آلاف نسمة من المواطنين ، وهي ظاهرة طبيعية وتقليدية . اذ تضم المحافظة المذكورة أقدم التجمعات السكانية للكويتيين في البلاد . وبتطور مستويات المعيشة الناجمة عن عوائد النفط وبتخطيط وتنفيذ تجمعات سكانية جديدة خارج سور المدينة القديمة ،

(جدول ٢) *

الزيادة السكانية والزيادة الطبيعية والهجرة في الكويت حسب المحافظات والجنسية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠

المحافظة	الزيادة السكانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠			الزيادة الطبيعية ١٩٧٥ - ١٩٨٠			الهجرة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (الزيادة السكانية - الزيادة الطبيعية).			الزيادة الطبيعية من الزيادة السكانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالمائة)			الهجرة من الزيادة السكانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالمائة).		
	كويتيون	غير ك	جملة	كويتيون	غير ك	جملة	كويتيين	غير ك	جملة	كويتيون	غير ك	جملة	كويتيون	غير ك	جملة
العاصمة	٤٩٨٢-	٤٩٦٦٦	٤٤٦٨٤	١٠٠٢٨	٩٤٢٥	١٩٤٥٣	٥٠٤٦-	٤٠٢٤١	٢٥٢٣١	-	١٩٫٠	٤٣٫٥	-	١٫٠	٥٦٫٥
حولي	٢١٧٨٩-	٢٢٤٠٩٩	٢٠٢٣١٠	٤٨٦٥٨	٧٢٠٧٧	١٢٠٧٣٥	٢٦٨٦٩-	١٥٢٠٢٢	٨١٥٧٥	-	٣٢٫٢	٥٩٫٧	-	٦٧٫٨	٤٠٫٣
الأحمدي	٤٩٨١٧	٥٠٤٨٧	١٠٠٣٠٤	٢٧٢٠٨	١١٠٧٤	٣٨٢٨٢	٢٢٦٠٩	٣٩٤١٣	٦٢٠٢٢	٥٤٫٦	٢١٫٩	٣٨٫٢	٥٤٫٤	٧٨٫١	٦١٫٨
الجهراء	٧١٢٨٢	١٦٧١١	٨٧٩٩٣	٢٢٥٧١	٥٠٣٨	٢٧٦٠٩	٤٨٧١١	١١٦٧٣	٦٠٣٨٤	٣١٫٧	٣٠٫١	٣١٫٤	٦٨٫٣	٦٩٫٩	٦٨٫٦
الجملة	٩٤٣٢٨	٣٤٠٩٦٣	٤٣٥٢٩١	١٠٨٤٦٥	٩٧٦١٤	٢٠٦٠٧٩	١٤١٣٧-	٢٤٣٣٤٩	٢٢٩٢١٢	-	٢٨٫٦	٤٧٫٣	-	٧١٫٤	٥٢٫٧

المصدر : (١) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٧٥، الجزء الثالث مايو (١٩٧٧) جدول ١ ص ١ - ٣.

(٢) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠، المجلد الأول، الجزء الأول سبتمبر (١٩٨٢) جدول ٩ ص ٨٤ - ٨٧.

(٣) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، مجموعة البيانات الحيوية والسكانية لدولة الكويت (١٩٦٧ - ١٩٧٨) مصدر سابق.

(٤) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية، مصدر سابق.

* الجدول من حساب الباحث.

اخذ ابناء المحافظة بالانتشار خارجها وبسرعة . وباستمرار ظاهرة تنفيذ تجمعات سكانية جديدة مصحوبة بفرص اقتصادية جديدة للعمل وبمشاريع متعددة للخدمات كالاسكان والتعليم والصحة وغيرها ، استمرت هجرة الكويتيين من احيائهم القديمة . فاذا اضفنا الى ذلك سرعة انتشار نمط الحياة الحضرية في البلاد وانقسام الأسرة الواحدة الى عدد اكبر من الاسر ، لأدركنا مدى حجم حركة الانتقال وشدتها وتشعب اتجاهاتها في الآونة الأخيرة .

ثانيا : ان دور الزيادة الطبيعية في المحافظتين الأخريين وهما الأحمدي والجهراء يبدو برغم اهميته اقل منه في المحافظتين السابقتين . فقد ساهمت خلال فترة الدراسة بحوالي (٥٥) بالمائة و (٣٢) بالمائة من اجمالي الزيادة السكانية في المحافظتين على التوالي . ويعني هذا بأن كلا من المحافظة الأولى الواقعة في اقصى جنوب البلاد والثانية التي تحتل الجزء الشمالي الأقصى منها ، لا تزال مناطق رئيسية لاستقطاب المواطنين نحوهما مقارنة بالمحافظتين السابقتين . وهكذا نجد بأن حركة السكان قد ساهمت خلال السنوات الخمس بحوالي نصف الزيادة السكانية لمحافظة الأحمدي وبأكثر من ثلثيها في محافظة الجهراء . وتعزي جاذبيتهما الى اسباب عديدة منها : (أ) أن محافظة الأحمدي تمثل تجمعا لنشاطات اقتصادية متعددة وفرصا للعمل كثيرة . ففيها مراكز الصناعة النفطية الرئيسية وتضم منطقة الشعيبة الصناعية وهي اكبر منطقة لتجمع الصناعات الرئيسية ومرافيء صيد الأسماك والمناطق السياحية ، وتضم محافظة الأحمدي بعد ذلك منطقة الوفرة حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية الهامة التي تسد جزءا من الحاجة المحلية للمنتجات الزراعية والحيوانية . (ب) تضم محافظة الجهراء مشاريع اقتصادية عديدة ، منها صناعية كانتاج النفط ومحطات توليد الطاقة وتحلية مياه البحر ، وبعض المرافيء التجارية والمخازن الرئيسية بالاضافة الى مشاريع عديدة للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية . (ج) أن الجزء الاكبر من مشاريع اسكان المواطنين التي جرى تنفيذها في البلاد تقع في المحافظتين المذكورتين . (د) ان موقع المحافظتين الجغرافي بالقرب من الأراضي السعودية جنوبا والعراقية شمالا وغربا يساعد على سهولة عملية الانتقال عبر الحدود الى حد كبير .

٢ ــ غير الكويتيين :

نتوقع ان نجد في حالة غير الكويتيين مساهمة معقولة او اعتيادية للزيادة الطبيعية في زيادتهم الكلية ، طالما ان البيانات الحيوية لهم أقرب الى الدقة وان حركتهم داخل الكويت اقل نسبيا من اقرانهم ابناء البلاد الأصليين . فنجد

بان الزيادة الطبيعية خلال السنوات الخمس قد ساهمت بحوالي (٢٩) بالمائة فقط من جملة زيادتهم وهو رقم يقل كثيرا عن ثلث نظيره للكويتيين . وتظل الأرقام على مستوى المحافظات قريبة من الرقم السابق لجملتهم الى حد كبير . ففي كل من محافظتي حولي والجهراء كانت الأرقام (٢ر٣٢) بالمائة و (١ر٣٠) بالمائة على التوالي ، في حين هبطت في كل من محافظتي الأحمدي والعاصمة الى ما دون المستوى العام بوضوح لتسجل (٩ر٢١) بالمائة و (١٩) بالمائة للمحافظتين على التوالي .

ونستنتج من صورة توزيع مساهمة الزيادة الطبيعية المذكورة ما يأتي :

أولا : أن انخفاض أهمية الزيادة الطبيعية في حجم الزيادة السكانية في محافظة العاصمة يشير الى اشتداد دور الجهرة سواء الداخلية منها أو عبر الحدود الى هنا . ويعتبر انتقال الوافدين الى محافظة العاصمة أمرا طبيعيا يتفق الى حد كبير وظاهرة خروج الكويتيين منها نحو ضواح جديدة . فقد أصبحت أحياء العاصمة القديمة مناطق تتلاءم تماما اقتصاديا واجتماعيا وأحوال الوافدين القدامى والجدد على السواء .

ثانيا : ان اتساع دور الهجرة في نمو سكان الأحمدي يعود بالدرجة الأولى الى اعتبارها المحافظة الرئيسية التي شهدت تنفيذ أكبر مشاريع للاسكان العائلي والاستثماري وتنفيذ ضواح سكنية جديدة وتوسيع عدد آخر قائم منها خلال فترة الدراسة . فقد عمدت بعض الأسر الكويتية الى تأجير مساكنها في التجمعات الجديدة وفضلت البقاء في أحيائها السابقة نظرا لقربها من العاصمة . كما أن عددا كبيرا من مشاريع الاسكان الاستثمارية استقطبت أعدادا كبيرة من الوافدين لرخص قيمة الايجار فيها . بالاضافة الى أن تنفيذ مشاريع اقتصادية وزراعية وخدمية جديدة أدى الى توفير فرص جديدة للعمل وسبل أفضل للعيش في تجمعات المحافظة رغم بعدها عن العاصمة .

ثالثا : أن دور الهجرة في المحافظتين الأخريين حولي والجهراء لا يقل كثيرا بالرغم من انخفاضه نسبيا عنه في المحافظتين السابقتين . فقد ساهمت بأكثر من ثلث النمو السكاني فيهما بوضوح . وان الهجرة الوافدة هى العامل الرئيسي في تضخم حجم غير الكويتيين في أنحاء البلاد المختلفة .

٣ ــ جملة السكان :

مما مر أعلاه نتوقع أن يكون دور الزيادة الطبيعية على نمو جملة سكان الكويت كبيرا . فقد بلغ خلال فترة الدراسة حوالي (٤٧) بالمائة . والمستوى

المذكور ربما يعد امرا غريبا في منطقة اخرى ، الا انه لا يبدو كذلك في الكويت بوضعها الديموجرافي المتميز . فبما أن الكويتيين لم يكونوا ليؤلفوا خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ سوى ما يتراوح بين حوالي (٤٨) بالمائة و (٤٢) بالمائة على التوالي ، فاننا نستطيع أن نتصور مدى ما تفرضه الهجرة الوافدة من تأثير على تطور حجم سكان البلاد (١٤) . ومما لا شك فيه أن نسبة ما تساهم به الهجرة وهو حوالي (٥٣) بالمائة يعد ظاهرة هامة تستدعي الانتباه مع ما يترتب عليها من قضايا عديدة تتعرض لها التجمعات الحضرية في البلاد .

وربما تبدو المسألة اكثر حدة على مستوى التجمعات السكانية الرئيسية في البلاد حيث نلاحظ ما يلي : **اولا** : أن نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية في ثلاث محافظات كانت دون نظيرتها لجملة سكان البلاد الى حد كبير . فقد بلغت في محافظة الجهراء (٤ر٣١) بالمائة فقط أي أقل من النسبة العامة بحوالي (١٦) بالمائة . تليها محافظة الأحمدي بنسبة وصلت (٢ر٣٨) بالمائة ، وأخيرا محافظة العاصمة بنسبة (٥ر٤٣) بالمائة . **ثانيا** : ان النسبة المنخفضة في المحافظات المذكورة وخاصة الجهراء تشير الى أن حركة السكان نحوها قد استحوذت على اكثر من ثلثي نصيبها من الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة . تليها محافظة الأحمدي بنسبة لا تختلف كثيرا الى حد ما . ان استقطاب التجمعات السكانية في هاتين المحافظتين لأكبر عدد من الوافدين يشير الى أنهما لا تزالان تتمتعان بمزايا ايجابية عديدة بالمقارنة مع الأجزاء الأخرى . **ثالثا** : ان مساهمة الزياد الطبيعية بحوالي (٤٤) بالمائة من الزيادة في محافظة العاصمة وارتفاعها الى حوالي (٦٠) بالمائة في محافظة حولي امر لا يدعو للاستغراب ، اذ ان الوافدين يؤلفون الجزء الأعظم من سكانهما ، بالاضافة الى أن الازدحام السكاني فيهما بلغ درجة كبيرة بحيث لم تعد أى منهما تتحمل اعالة اعداد كبيرة اضافية من الوافدين . فاتجه هؤلاء نتيجة ذلك نحو التجمعات السكانية في المحافظات الأخرى مما رفع من مساهمة الهجرة في نمو سكانها .

(ب) دور الزيادة الطبيعية على مستوى التجمعات السكانية :

لقد ناقشنا في الصفحات السابقة مستويات الزيادة الطبيعية للكويتيين والوافدين وجملة السكان في محافظات البلاد خلال فترة الدراسة . وسنحاول الانتقال الآن الى مناقشة الموضوع على مستوى التجمعات السكانية ، وذلك تحقيقا للاحاطة بكل جوانب حركة السكان الطبيعية وما يرتبط بها من مظاهر أخرى . ونظرا لعدم انتظام البيانات المتعلقة بالزيادة الطبيعية للكويتيين كما ذكرنا فان مناقشتنا ستعتمد على ستة عشر من تجمعاتهم موزعة على أنحاء

البلاد ، ونعتقد انها تكفي لاعطاء الصورة المطلوبة . الا اننا سندرس الحالة بين غير الكويتيين على مستوى التجمعات الستة والأربعين في البلاد ، نظرا للتفاوت الشديد فيما بينها من جهة ، ولانتشار الوافدين على نطاق أوسع من جهة أخرى . ومن الطبيعي الا نغفل مناقشة الزيادة الطبيعية على المستوى ذاته لجملة السكان لكي تبدو الصورة كاملة ما أمكن ذلك .

١ ــ الكـــويتيون :

يلاحظ أن الزيادة الطبيعية قد شهدت تباينا واضحا مرة أخرى على مستوى التجمعات السكانية انعكس على دورها في زيادة سكانها (جدول ٣) . ونستطيع أن نضع التجمعات المذكورة في ثماني مجموعات بحسب مساهمة الزيادة الطبيعية في نمو سكانها وتتراوح ما بين أقل من (١٠) بالمائة و (٧٠) بالمائة فأكثر .

ويلاحظ أن أكبر عدد من التجمعات الكويتية جاءت ضمن المجموعة الأولى (أقل من ١٠) بالمائة . وتتوزع في الوقت نفسه على أنحاء متباعدة من البلاد ، فالصليبية في الأجزاء الداخلية الوسطى الغربية ، والجابرية قريبا من الواجهة البحرية ، وقرطبة في الجزء الأوسط ، والمهبولة في الجزء الجنوبي . ويعود انخفاض دور الزيادة الطبيعية فيها الى أنها تعتبر مناطق جديدة يتكون معظم ساكنيها من أبناء الأحياء الكويتية التقليدية القريبة من العاصمة والذين نزحوا منها خلال فترة الدراسة .

وتأتي كل من المجموعة الثالثة (٢٠ ــ ٢٩) والخامسة (٤٠ ــ ٤٩) بتجمعاتها الثلاثة في المرتبة الثانية . وتضم الثالثة كلا من تجمعات الدوحةوالعديلية والسرة حيث يقع الأول منها في الطرف الشمالي ، بينما يعتبر الثاني والثالث وخاصة الأخير من الضواحي الكويتية الجديدة نسبيا والتي كانت لا تزال حركة انتقال المواطنين نحوها مستمرة خلال فترة الدراسة . أما المجموعة الخامسة فان مساهمة الزيادة الطبيعية في نموها السكاني تصل الى النصف تقريبا . وتضم تجمعين متباعدين جدا ومتباينين الى حد كبير في مظاهرهما الاقتصادية والاجتماعية . فضاحية عبد الله السالم تعتبر أرقى التجمعات الكويتية تقريبا سواء في مظهرها العمراني أو نوع البناء والخدمات ومستويات الساكنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولذلك فقد أصبح الحصول على مسكن فيها أمرا غير ميسور عادة اما لغلاء قسائم الأرض فيها أو لعدم توفر متسع فيها تقريبا . ولذلك نجد أن حركة الانتقال اليها كانت معتدلة خلال تلك الفترة بالرغم من أنها كانت لا تزال حديثة العهد بالسكنى تماما . اما الجهراء وهي أقصى تجمع في

(جدول ٣) *

الزيادة الطبيعية ومساهمتها في الزيادة السكانية حسب التجمعات للكويتيين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالمائة)

أقل من ١٠	١٠ - ١٩	٢٠ - ٢٩	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ - ٥٩	٦٠ - ٦٩	٧٠ فأكثر
الصليبية الجابرية قرطبة المهبولة	البرموك الرقة	الدوحة العديلية السرة	- الصباحية	ضاحية عبدالله السالم الجهراء	النزهة	سلوى	الفنيطيس الأحمدي

المصدر : (١) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ مصدر سابق.
(٢) وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠، مصدر سابق.
(٣) وزارة التخطيط، مجموعة البيانات الحيوية والسكانية لدولة الكويت ١٩٦٧ - ١٩٧٨، مصدر سابق.
(٤) وزارة التخطيط، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية، مصدر سابق.

* الجدول من حساب الكاتب.

— لقد تم دمج التجمعات التالية التي وردت في تعداد عام ١٩٨٠ واعتبرت ضمن تجمعات أخرى في عام ١٩٧٥ : (الجابرية ومشرف وبيان) و(السرة وجنوب السرة) و(الفنيطيس وأم الحصانية و(الجهراء والمساكن الشعبية في الجهراء ومنطقة السكراب وعشيش الجهراء وبر محافظة الجهراء) و(الصليبية والمساكن الشعبية في الصليبية).

الشمال فقد أصبحت ومنذ مدة موطنا لأبناء البادية من المواطنين بالدرجة الأولى . وكذلك فان الطلب فيها على المسكن يضاهي الى حد كبير نظيره في ضـــاحية عبد الله السالم .

وتوزعت ستة تجمعات للسكان على ثلاث مجموعات أخرى . فقـــد جـــاء تجمعان في المجموعة الثانية (١٠ ــ ١٩) وهي كل من اليرموك والرقة . وكلاهما يعتبر من الضواحي الجديدة النائية نسبيا والتي لا تزال تشـــهد نموا ســـكانيا سريعا بفعل الهجرة الوافدة نحوها . ويأتي بعد ذلك تجمع الصباحية وتراوحت نسبة مساهمة الزيادة الطبيعية في نمو سكانه (٣٠ ــ ٣٩) بالمائة . والصباحية من التجمعات الحديثة أيضا والبعيدة عن العاصمة والتجمعات التقليدية العـــريقة الأخرى . وبذلك فان لانتقال مواطني البـــلاد نحوهـــا الدور الرئيسي في زيادة السكان . وجاء في المجموعة الأخيرة التي تبلغ نسبة مساهمة الزيادة الطبيعيـــة فيها (٧٠) بالمائة فأكثر تجمعان وهما الفنيطيس والأحمدي ، ويقع التجمعـــان في الجزء الجنوبي من البلاد . ويعزى انخفاض دور انتقال المواطنين في نمـــو سكانهما وارتفاع دور الزيادة الطبيعية في مقابل ذلك الى عوامل عديدة من أهمها : **أولا :** بعدها عن العاصمة الكويت وعن التجمعات السكنية الرئيسية للكويتيـــين وعن مراكز النشاط الاقتصادي التقليدية في البلاد . **ثانيـــا :** أن فرص العمـــل الاقتصادية لأبناء البلاد محدودة فيها ومعظم المتوفر منها لا يشجع على انجذابهم نحوها ، وتتناسب وأحوال العمالة الوافدة الى حد كبير . **ثالثا :** أن التجمعـــين وخاصة أولهما يعتبر منطقة سكنية رئيسية متنامية للوافدين بالدرجة الأولى ومن المناطق الرئيسية لنشاط الاسكان الاستثماري . **رابعا :** تعتبر مشاريع الاسكان الحكومية العامل الرئيسي في انتقال المواطنين واستيطانهم في محافظة الأحمدي عموما كما مر بنا من قبل .

ويبقى تجمعان لأبناء البلاد جاءا في المجموعتين السادسة والسابعة ، أحدهما النزهة وفيه تعادل دور كل من الزيادة الطبيعية والهجرة في زيادة السكان خـــلال فترة الدراسة . ولا غرابة في ذلك فالنزهة من الجيل الثاني للتجمعات الكويتيـــة خارج السور والتي فيها متسع لاستقبال أسر جديدة حينذاك . أما التجمع الثاني فهو سلوى ، وكان في فترة الدراسة يعتبر من المناطق الجديدة النائية نسبيا المطلة على الواجهة البحرية . وقد تأخر استيطان أبناء البلاد الواسع النطاق له الى ما بعد فترة دراستنا وبذلك فان ازدياد عدد ساكنيه يكاد يقتصر على نمـــوهم الطبيعي بالدرجة الأولى .

٢ ــ غـــير الكويتيين :

ننتقل بمناقشتنا لتأثير الزيادة الطبيعية في حجم الزيادة السكانية للمقيمين في البلاد من غير الكويتيين الى حالة مختلفة نسبيا عما رأيناه بين أقرانهم مـــن المواطنين الأصليين قبل قليل . وسنتم دراسة الظاهرة بين غير الكويتيين عـــلى مستوى التجمعات الستة والأربعين هذه المرة وذلك لاعتبارات عدة أهمهـــا : **أولا :** ان البيانات الاحصائية عموما ومنها البيانات الحيوية تعد أكثر دقة منهـــا بين المواطنين كما مر بنا من قبل وفي عدد أكبر من التجمعات . **ثانيا :** أن الوافدين يفوقون المواطنين عدديا ، ويؤلفون ما بين حوالي نصف جملة سكان البلاد وثلثيهم خلال فترة الدراسة ، وهو أمر يستحق بلا شك مناقشة على نطاق أوســـع . **ثالثا :** ان الأعداد الكبيرة للجماعات الوافدة والتي تضـــم عشرات الجنســـيات المختلفة ، لا بد وان تعكس تباينا في أحوالهم الاقتصادية والاجتمـــاعية ومنهـــا خصائصهم الديموجرافية أيضا . **رابعا :** يتأثر توزيع الوافدين على التجمعـــات السكانية في البلاد بطبيعة الأعمال التي يزاولونها والفرص الاقتصـــادية التي يبحثون عنها وأماكن وجودها . وبذلك فاننا نتوقع ان يرتبط تواجدهم وانتشارهم بعوامل عديدة مقارنة بأقرانهم من المواطنين .

ولقد تم توزيع تجمعات الوافدين ، وكما فعلنا مع الكويتيين ، في عـــدد من المجموعات بحسب نسب مساهمة الزيادة الطبيعية في جملة نموها السكاني خلال فترة الدراسة . وتوزعت التجمعات الستة والأربعون على ســـبع مجـــموعات تراوحت نسبها ما بين (أقل من ١٠) بالمائة و (٧٠ بالمائة فأكثر) . (جدول ٤).

ولعل أهم ما يلاحظ من خصائص في توزيع تجمعات غير الكويتيين بحسب دور الزيادة الطبيعية أن القسم الأعظم من التجمعات السكانية (٤٠) تجمعـــا أو حوالي (٨٧) بالمائة من مجموعها توزع على المجموعات الأربع الأولى لنسب الزيادة الطبيعية والتي تتراوح ما بين (أقل من ١٠) و (٣٠ ــ ٣٩) بالمائة فقط . ويعني ذلك أن الدور الرئيسي لنمو سكان التجمعات المذكورة لا يعود الى ارتفاع خصوبة أبنائها ، وانما الى ما يفد اليها من مسنوطنين جدد . كما أن التجمعـــات الأربعين في المجموعات الأربع تتباين في خصائصها وفي توزيعها الجغـــرافي الى حد كبير . فنجد أن أحد عشر تجمعا جاءت في المجموعة الأولى بنسبة للزيادة الطبيعية (أقل من ١٠) بالمائة . ويبدو بأن كلها تقريبا فيما عدا تجمعين منهـــا وهما النزهة والشويخ تقع بعيدا الى الجنوب من العاصمة بل ومعظمها في المناطق النائية من البلاد . فهناك كل من الجابرية وقرطبة في القسم الجنوبي الغـــربي ، وجليب الشيوخ والصليبية في القسم الجنوبي الأوسط ، وكل من سلوى والمسيلة

(جدول ٤) *

الزيادة الطبيعية ومساهمتها في الزيادة السكانية حسب التجمعات ١٩٧٥ – ١٩٨٠ لغير الكويتيين (بالمائة)

أقل من ١٠	١٠ - ١٩	٢٠ - ٢٩	٣٠ - ٣٩	٤٠ - ٤٩	٥٠ - ٥٩	٦٠ - ٦٩	٧٠ فأكثر
النزهة الشويخ الصليبية سلوى المسيلة الجابرية قرطبة جليب الشيوخ الفنيطيس المهبولة الرقة	بنيد القار ضاحية ع الله السالم منطقة الصليبخات. العديلية السرة اليرموك أبرق خيطان الرابية الفنطاس الصباحية	مدينة الكويت القادسية قرية الصليبخات. الشعب الروضة الخالدية العقيلة أبو حليفه المنقف الفحيحيل	الدسمة المنصورية الشامية الدعية الفيحاء الدوحة السالمية الأحمدي الشعيبة	كيفان فيلكا الجهراء ميدان حولي	–	الفروانية	حولي

المصدر : (١) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ مصدر سابق.
(٢) وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠، مصدر سابق.
(٣) وزارة التخطيط، مجموعة البيانات الحيوية السكانية لدولة الكويت ١٩٦٧ - ١٩٧٨، مصدر سابق.
(٤) وزارة التخطيط، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية، مصدر سابق.

* الجدول من حساب الكاتب.
لقد تم دمج التجمعات التالية التي وردت في تعداد ١٩٨٠، واعتبرت ضمن تجمعات أخرى في عام ١٩٧٥ : (الشويخ السكني والشويخ الصناعي والري) (المسيلة وضاحية صباح السالم) (الجابرية ومشرف وبيان) (السرة وجنوب السرة) (أبرق خيطان وخيطان الجديدة) (جليب الشيوخ والعضيلية والمطار) (العمرية وزرائب المواشي) (الفنيطيس وأم الحصانية) (الفنطاس وغرب الفنطاس) (الشعيبة والشريط الساحلي وميناء عبدالله وميناء سعود والمقوع ووارة والوفرة والبرقان وجعيدان وأم الهيمان وبر محافظة الأحمدي) (الجهراء والمساكن الشعبية في الجهراء ومنطقة السكراب وعشيش الجهراء وعشيرج وبر محافظة الجهراء) (الصليبية والمساكن الشعبية في الصليبية).
يتألف سكان مدينة الكويت العاصمة خلال فترة الدراسة من ساكني أحيائها الخمسة وهي: دسمان والشرق والمرقاب والصالحية والقبلة.

والفنيطيس والمهبولة والرقة تقع جميعا على امتداد الشريط الساحلي الأوسط الجنوبي .

وتشترك التجمعات المذكورة بخصائص معينة ، فكلها تقريبا لم تستوطن بشكل واضح الا حديثا وخلال فترة الدراسة . واشتهر معظمها باعتباره موطنا لغير الكويتيين أو للكويتيين بدون جنسية من أبناء مناطق العشيش السابقة . وبذلك فان نسبة الكويتيين الأصليين محدودة جدا فيها ما عدا كلا من النزهة والشويخ والجابرية مؤخرا . وبذلك فان طبيعة التجمعات هذه تتفق الى حد كبير وخصائص الوافدين الاجتماعية والاقتصادية تماما . فلا غرابة اذن أن تساهم حركة الهجرة نحوها بمعظم زيادة حجم سكانها وبتضاءل دور الزيادة الطبيعية فيها الى مستوى منخفض جدا .

وقد ضمت المجموعة الثانية لنسب الزيادة عشرة تجمعات لغير الكويتيين ، ويلاحظ هنا بأن أكثر من نصفها جاء أقرب الى العاصمة مما رايناه في المجموعة الاولى قبل قليل ، فهناك كل من بنيد القار القريبة جدا من مدينة الكويت وضاحية عبد الله السالم والعديلية الأبعد قليلا ثم السرة واليرموك وأخيرا التجمعات النائية وهي أبرق خيطان والرابية والفنطاس والصباحية ومنطقة الصليبيخات . ونجد أن كل التجمعات فيما عدا منطقة الصليبيخات تقع في الجزء الجنوبي من البلاد مشابهة بذلك مثيلاتها في المجموعة الأولى . ويعزز هذا التوزيع الاتجاه العام لمناطق الاستيطان نحو الأجزاء الجنوبية من البلاد وعلى امتداد الواجهة البحرية بالدرجة الأولى بالمقارنة مع الأجزاء الشمالية .

ويمكن تفسير الدور الضعيف للزيادة الطبيعية في معظم التجمعات المذكورة وخاصة النائية منها الى أنها ، وكما مر بنا في الحالة السابقة ، مكرسة لاستيطان غير الكويتيين بسبب طبيعتها التي لا تشجع حتى المواطنين الكويتيين بالانجذاب نحوها بقوة ، وذلك اما لارتفاع أسعار الأراضي والمساكن في التجمعات النموذجية والقريبة من العاصمة أو لبعدها ، مما يؤدي الى اتساع المسافة بين محلات سكناهم ومحلات عملهم التقليدية . كما أن عددا كبيرا من الوافدين في ضواحي الكويتيين المذكورة هم في الواقع من العمالة الوافدة المؤلفة من القائمين بأعمال خدمية شخصية كالخدمة المنزلية وأمثالها .

واذا ما انتقلنا الى المجموعة الثالثة (٢٠ ــ ٢٩) بالمائة لوجدنا فيها عشرة تجمعات أيضا . وتأتي مدينة الكويت العاصمة في مقدمتها . فاذا ما أضفنا اليها الضواحي القريبة منها وهي القادسية والشعب والروضة والخالدية فان نصف التجمعات عندئذ تقع قريبة من العاصمة . أما الخمسة الأخرى فانها تعتبر من

المناطق النائية في جنوب البلاد أيضا ما عدا قرية الصليبيخات في الشمال . ويمكن القول بأن أسباب انخفاض مساهمة الزيادة الطبيعية في نمو سكان هذه التجمعات لا تختلف عنها في المجموعة السابقة الى حد كبير .

وتتغير الحالة في توزيع تجمعات الوافدين ضمن المجموعة الرابعة (٣٠ ــ ٣٩) بالمائة الى حد ما . فقد جاء ستة من مجموع التجمعات التسعة فيها كضواحٍ قريبة جدا من العاصمة من بينها السالمية الذي يعتبر ثاني أكبر تجمع لغير الكويتيين في البلاد . أما الثلاثة الباقية فهي الأحمدي والشعيبة في الجنوب والدوحة في الشمال . ويشير ازدياد دور الزيادة الطبيعية في نمو سكان هذه التجمعات الى حالة استقرار نسبي في حركة انتقال غير الكويتيين نحوها خلال فترة الدراسة . فقد وصلت الأحوال فيها حدا لم تستطع معه استيعاب أعداد كبيرة من الوافدين كالسابق ، لا بل أن عددا من سكانها بدأ بالنزوح نحو مناطق أكثر ملاءمة ولكنها أبعد نسبيا .

وتوزعت التجمعات الستة الباقية على ثلاث مجموعات ، جاء أربعة منها في المجموعة الخامسة (٤٠ ــ ٤٩) أحدها ضاحية للعاصمة والآخر ضاحية لأحد تجمعات الوافدين الكبرى والاثنان الآخران من المناطق النائية جدا وهما الجهراء في أقصى الشمال وجزيرة فيلكا في مواجهة الساحل الأوسط . ومما لا شك فيه أن انخفاض قدرة التجمعين الأولين على استيعاب العناصر الوافدة يعتبر امتدادا لقدرة التجمعات المجاورة لهما في المجموعة السابقة . أما جزيرة فيلكا فتعتبر تقليديا من المناطق الطاردة لسكانها عموما ، وبذلك فان ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية فيها يعد أمرا اعتياديا . وجاء التجمعان الباقيان ضمن المجموعتين (٦٠ ــ ٦٩) و (٧٠ ــ ٧٩) وهما الفروانية وحولي . وارتفاع مساهمة الزيادة الطبيعية فيهما أمر متوقع أيضا . اذ ان حولي تعتبر أكبر تجمع للوافدين ومن أقدمها وجودا في البلاد ، ولذلك فقد ضاق بسكانه من الوافدين منذ مدة طويلة ولم يعد يستقبل سوى القليل منهم . ولا تختلف الحالة في الفروانية عن ذلك حيث أصبحت هي الأخرى مكتضة بسكانها الى حد كبير . وبلغت كثافة السكان في كل من حولي والسالمية حوالي (١٤) الف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد وفي الفروانية (١٣) الفا عام ١٩٨٠ (١٥) .

ويبدو في توزيع تجمعات الكويتيين وغير الكويتيين على مجموعات نسب الزيادة الطبيعية اختلافات عديدة أهمها : **أولا** : أن حوالي (٦٠) بالمائة من تجمعات الكويتيين جاءت ضمن المجموعات الأربع الأولى والتي تتراوح نسبها ما بين (أقل من ١٠) و (٣٠ ــ ٣٩) بالمائة . بينما جاء حوالي (٨٧) بالمائة من تجمعات غير الكويتيين ضمن المجموعات الأربع المذكورة . ويشير هذا

الى انخفاض دور الزيادة الطبيعية في زيادة حجم السكان الكويتيين بالمقارنة مع غيرهم نسبيا . **ثانيا :** هناك اختلاف في بعض تجمعات الفئتين ضمن مجموعات الزيادة الطبيعية . فبينما كانت كل تجمعات الكويتيين في المجموعتين الثانية والرابعة بعيدة جدا عن العاصمة او نائية ، فان حوالي نصف تجمعات غير الكويتيين في المجموعتين المذكورتين كانت عبارة عن ضواح قريبة جدا من العاصمة. ونستطيع القول أخيرا بأن دور حركة السكان ونشاطها اكثر وضوحا بين ابناء البلاد من الكويتيين بالمقارنة مع غيرهم . ويشجع على حركة المواطنين ضمن تجمعات بلادهم عوامل عديدة سبق ذكرها .

٣ ــ جملة السكان :

ستتم دراسة دور الزيادة الطبيعية في نمو جملة السكان على مستوى التجمعات السكانية الستة والأربعين في دولة الكويت . وبذلك نتوقع أن تغطي الجوانب المختلفة للموضوع وبصورة مفصلة الى حد كبير . وكما فعلنا في حالة فئتي السكان من قبل فقد تم وضع تجمعات البلاد في مجموعات أكثر عددا للزيادة الطبيعية بلغت عشرا ، وتراوحت ما بين (أقل من ١٠) بالمائة و (٩٠ ــ ٩٩) بالمائة (جدول ٥) و (شكل ٦) .

وتوزعت التجمعات على جميع المجموعات بدلا من التركز في بعضها كما في حالة الفئتين السكانيتين السابقتين الى حد ما . ومع ذلك فان نصيب المجموعة الأولى (أقل من ١٠) بالمائة كان بارزا وهو سبعة تجمعات . ويعكس التفاوت في توزيع دور الزيادة الطبيعية هذا اختلاف عناصر التغير السكاني والذي يشير بدوره الى أحوال ساكني التجمعات السكانية وخصائصهم من الكويتيين والوافدين على حد سواء . فيلاحظ بأن ستة من التجمعات السبعة التي كان دور الزيادة الطبيعية فيها الأضعف (أقل من ١٠) أما بعيدة أو نائية عن المنطقة الحضرية الرئيسية الممثلة بالعاصمة وما يحيط بها . وتبرز عندئذ حركة السكان كعامل مباشر في نموها السكاني . يؤيد ذلك توفر اسباب الانتقال نحوها فهي أما تجمعات حديثة وجرى تنفيذ مشاريع اسكانية وخدمية واسعة بها أو أن أحوالها لم تكن مشجعة على استقطاب اعداد كبيرة من الساكنين نحوها سابقا .

وتمثل المجموعة الكبرى للزيادة الطبيعية (٩٠ ــ ٩٩) حالة مناقضة تماما للسابقة . فقد جاء نصف تجمعاتها الثمانية قريبا جدا من مركز البلاد ، ويؤلف الكويتيون الغالبية العظمى من سكانها كما رأينا . ولذلك فان حركة السكان نحوها كانت ضعيفة أو شبه متوقفة خلال فترة الدراسة . وبذلك أصبحت الزيادة الطبيعية هي العامل الوحيد تقريبا الفاعل في نموها السكاني . أما الأربعة

(جدول ٥) *

الزيادة الطبيعية ومساهمتها في الزيادة السكانية حسب التجمعات لجملة السكان ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بالمائة)

أقل من ١٠	١٠ ـ ١٩	٢٠ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٥٩	٦٠ ـ ٦٩	٧٠ ـ ٧٩	٨٠ ـ ٨٩	٩٠ ـ ٩٩
الشويخ الصليبية المسيلة الجابرية قرطبة الفنيطيس المهبولة	سلوى اليرموك الرقة	بنيد القار السرة أبرق خيطان جليب الشيوخ الصباحية	ض. ع. الله السالم النزهة م. الصليبخات الدوحة أبوحليفه	مدينة الكويت. الجهراء السالمية الفنطاس الفحيحيل	الشعب ميدان الروضة الأحمدي	فيلكا العديلية الرابية المنقف	الشامية حولي الفروانية	كيفان ق. الصليبخات	المنصورية الفيحاء الخالدية الرميثية العقيلة الشعيبة.

المصدر : (١) وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ مصدر سابق.
(٢) وزارة التخطيط، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠، مصدر سابق.
(٣) وزارة التخطيط، مجموعة البيانات الحيوية السكانية لدولة الكويت ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، مصدر سابق.
(٤) وزارة التخطيط، النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية، مصدر سابق.

* الجدول من حساب الكاتب.

—— لقد تم دمج التجمعات التى وردت في تعداد ١٩٨٠، واعتبرت ضمن تجمعات أخرى في عام ١٩٧٥ كما ورد في (الجدول ٤)

الأخرى فقد كانت اما بعيدة أو نائية في جنوب البلاد . ومعظم سكانها هى الأخرى من المواطنين ، ولم يكن انتقال السكان نحوها واضحا خلال فترة الدراسة اما لأنها كانت حديثة جدا أو لضعف قوى الجذب فيها حينذاك .

ويؤيد الاتجاه نحو تزايد دور الزيادة الطبيعية بالابتعاد عن العاصمة وتزايد دور الهجرة فيها بالاقتراب من المنطقة الحضرية المركزية الذى ورد أعلاه ، توزيع التجمعات السكانية على مجموعات الزيادة السكانية الأخرى . هذا بالاضافة الى أن عددا من مستوطني التجمعات البعيدة من الكويتيين حيث حركة السكان نحوها اقل نسبيا منها بين غيرهم . فيلاحظ بأن المجموعة الثانية (١٠ ــ ١٩) بالمائة تكونت من ثلاثة تجمعات كلها بعيدة أيضا . ومن بين التجمعات الخمسة التي جاءت ضمن المجموعة الثالثة (٢٠ ــ ٢٩) بالمائة يبدأ تجمع قريب جدا من مدينة الكويت بالظهور فيها . ويزداد عدد التجمعات القريبة في المجموعة الرابعة (٣٠ ــ ٣٩) ليصل الى اثنين من خمسة . وتحتل مدينة الكويت العاصمة الصدارة في المجموعة الخامسة (٤٠ ــ ٤٩) بالمائة بالاضافة الى تجمع السالمية غير البعيد نسبيا . ويزداد عدد التجمعات غير البعيدة بازدياد اهمية دور الزيادة الطبيعية بصورة أكثر وضوحا . فقد بلغ عددها ضمن المجموعة السادسة (٥٠ ــ ٥٩) بالمائة ثلاثة من جملة اربعة جاءت فيها . ولا تختلف حالة التجمع الرابع وهو الأحمدي عن الثلاثة الأخرى تقريبا باعتباره مركزا لمحافظة الأحمدي ويتمتع سكانه الكويتيون بضعف حركة انتقالهم نسبيا .

وتستمر أهمية مساهمة حركة السكان الطبيعية وتناقص دور حركة السكان في المجموعات الباقية . فقد تضمنت المجموعة السابعة جزيرة فيلكا المعروفة تقليديا بعدم استقطاب المهاجرين نحوها بالاضافة الى تجمع قريب من العاصمة وتجمعين بعيدين نسبيا يؤلف الكويتيون القسم الأعظم من سكانها بشكل واضح . ويبدو دور حركة الهجرة متزايدا في تجمعات المجموعة الثامنة (٧٠ ــ ٧٩) بالمائة مرة أخرى . فقد ضمت ثلاثة أحدها قريب جدا من العاصمة والثاني حولي وهو مركز محافظة حولي بالاضافة الى الفروانية المزدحم بسكانه أصلا . واخيرا جاء في المجموعة التاسعة (٨٠ ــ ٨٩) تجمعان يعتبران بالاضافة الى قربهما من العاصمة مواطن عريقة وتقليدية لأبناء البلاد .

الخـــــاتمة

منذ ثلاثين عاما وحجم سكان دولة الكويت يزداد بمعدلات كبيرة فقـــد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال فترة الدراسة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ أكثر من (٦) بالمائة . ويعزي الرقم المذكور والذي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم الى ارتفاع كل من معدل الزيادة الطبيعية ومعدل الهجرة الوافدة في آن معا . الا أن دور هذين العاملين في معدل النمو السكاني لم يكن متشابها لقسمي السكان فيلاحظ بأن الهجرة هي العامل الأساسي للزيادة اعداد غير الكويتيين في حين أن دور الزيادة الطبيعية كان ثانويا فقط ، وعلى العكس من ذلك فان ازدياد الكويتيين يعود الى الزيادة الطبيعية بالدرجة الاولى بالاضافة الى حالات منح الجنسية الكويتية . ونظرا لتذبذب حجم الهجرة الوافدة الشديد فاننا نتوقع أن يكون تأثيرها على النمو السكاني بعيدا عن الثبات بالمقارنة مع الزيادة الطبيعية .

ونستطيع أن نتبين من دراستنا الحاضرة ما يشير الى النتـــائج التالية :

أولا : الارتفاع الواضح لمعدل الزيادة الطبيعية وخاصة للمواطنين الكويتيـــين سواء بالمقارنة مع الوافدين من غير الكويتيين أو المجتمعات الاخرى . ولا يعـــزي ذلك الى مستويات المواليد المرتفعة فقط ، وانما الى تقهقر مستوى العينات ولجميع الفئات العمرية الكثير في الآونة الأخيرة . ولقد تضافرت عـــوامل عديدة لتحقيـــق ذلك لعل من أهمها ما يلي : (أ) تحسين المستوى التعليمي في البلاد وتنـــاقص الأمية . فقد انخفضت نسبة الأميين من (٣٦) بالمائة لجملة الســـكان عام ١٩٧٥ الى حوالي (٢٩) بالمائة عام ١٩٨٠ (١) . وارتفع عدد المدارس ، فأصبح هناك مدرسة لكل حوالي (٦٣٠) تلميذا ، ومدرسا لكـــل (١٣) تلميـــذا فقط عـــام ١٩٨٠ (٢) . (ب) المستوى الصحي المرتفع في البلاد . فقد ازداد عدد الأطباء خلال فترة الدراسة بحيث أصبح هناك طبيب واحد لكل حوالي (٥٨٠) نســـمة من جملة السكان في عام ١٩٨٠ ، وممرضة لكل (٢٠٠) نسمة تقريبا (٣) . وازداد عـــدد الأسرة في المستشـــفيات بحيث يتوفر الآن سرير لكل حـــوالي (٢٤٠) نسمة (٤) . ، (ج) مستوى المعيشة المرتفع كما يبدو مثلا في ارتفاع معـــدل دخل الأسرة وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي وبناء الوحدات السكنية على أوسع نطاق .

ثانيا : وبالرغم من المعدل المرتفع نسبيا للزيادة الطبيعيـــة خـــلال فترة الدراسة ، الا اننا نتوقع له الانخفاض المستمر في المستقبل اذ لابد وان تســـتمر العينات بالهبوط من ناحية بالاضافة الى تناقص معدل المواليد هو الآخر . ولعل بيانات السنوات الخمس قد كشفت عن وجود مثل هذا الاتجاه بوضوح . ولكننا لا نتوقع أن يكون انخفاض المواليد سريعا ومؤثرا على المدي القريب وذلك لاعتبارات

عديدة فيها على سبيل المثال : (أ) ان المفاهيم التي تحث على بناء الأسر لا تزال هى السائدة والمقبولة في المجتمع سواء على صعيد الأسرة أو التوجه الرسمي . يحدث كل ذلك بالرغم من التطور الحضري السريع في مظاهر الحياة المختلفة . (ب) لا تزال الظروف المادية والنفسية التي تدفع الأسرة الى الحد من عدد أطفالها غير واضحة حتى الآن ، فلا تزال نسبة النساء العاملات منخفضة جدا ، فقد بلغ معدل النشاط لقوة العمل النسائية الكويتية للعامين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ حوالي (٣) بالمائة و (٥) بالمائة على التوالي بينما بلغت بين غير الكويتيات حوالي (١٣) و (١٧) بالمائة للفترة ذاتها . ولم تتجاوز نسبة العاملات المتزوجات منهن وفي جميع الاعمار (٩) بالمائة فقط في مقابل (٢٥) بالمائة لغير الكويتيات عام ١٩٨٠ . (١)

ثالثا : أن التباين في معدلات الزيادة الطبيعية في البلاد عموما وعلى مستوى تجمعاتها السكانية خلال فترة الدراسة ادى الى عدم انتظام دورها في الزيادة السكانية . وكشف عن دور مماثل لحركة السكان الداخلية والخارجية معا . ويمكن أن تستمر الحالة كذلك في المستقبل طالما أن حالة التداخل والتعقيد في العاملين ستظل بعيدة عن الوضوح بدرجة أو بأخرى . الا أن استمرار تناقص معدلات الزيادة واقترابها من حالة التجانس بين أجزاء البلاد وربما يجعل متابعة وتحديد دورها أكثر وضوحا في المستقبل .

رابعا : وينبغي أن نتذكر في الختام عدم وجود سياسة سكانية مرسومة وواضحة تتعلق بالزيادة الطبيعية وحركة السكان . وعندئذ يصبح من الصعب التنبؤ بالمتغيرات الديموجرافية في المستقبل وسبل مواجهة آثارها المختلفة .

الهـــوامش

(١) خميس طعم الله : التغيرات الديموجرافية الحديثة في الجمهورية التونسية ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، منظمة اليونسكو والمركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية ، عمان (١٩٨٤) ص ٤ (غير منشور) .

(٢) نادية حليم سليمان ، التغيرات الديموجرافية ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، عمان (١٩٨٤) ص ٩ (غير منشور) .

(٣) عمر أحمد التاي ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في السودان ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، عمان (١٩٨٤) ص ٦ (غير منشور) .

(٤) مكي محمد عزيز ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في العراق ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، عمان (١٩٨٤) ص ٦ (غير منشور) .

(٥) عاطف خليفة ، البيانات والتحليل والاسقاط السكاني في الوطن العربي ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، عمان (١٩٨٤) ص ١٣ (غير منشور) .

(٦) خميس طعم الله ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في الجمهورية التونسية ، مصدر سابق ص ٢ .

(٧) نادية حليم سليمان ، التغيرات الديموجرافية ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مصدر سابق ص ٥ .

(٨) عمر التاي ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في السودان ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٩) مكي محمد عزيز ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(١٠) نادية حليم سليمان ، التغيرات الديموجرافية ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مصدر سابق ص ٥ .

(١١) خميس طعم الله ، التغيرات الديموجرافية الحديثة في الجمهورية التونسية ، مصدر سابق ص ١٠ .

(١٢) نادية حليم سليمان ، التغيرات الديموجرافية ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مصدر سابق ص ٢ .

(١٣) فهد الحياري ، الواقع السكاني في الأردن ، ندوة المائدة المستديرة عن السكان في الوطن العربي ، عمان (١٩٨٤) ص ٣ .

(١٤) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، نمو وتوزيعات بعض خصائص السكان بدولة الكويت نوفمبر (١٩٨٢) ص ٣ .

(١٥) مكي محمد عزيز ، مظاهر التغير الديموجرافي في الكويت ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٩ (١٩٨٤) ص ٣٤ .

المراجـــع :

(١) وزارة التخطيط ، لاادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعـــام ١٩٨٤ ، العدد ٢١ (١٩٨٤) ص ٤٦ .

(٢) المصـــدر نفسه ، ص ٢٩٢ .

(٣) المصـــدر نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٤) وزارة الاعلام ، الكويت ، حقائق وأرقام (١٩٨٤) ص ١٠٦ .

(١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، خصائص القوة العاملة في الكويت ، فبـــراير (١٩٨٣) ص ٨ .

(٢) المصـــدر نفســـه ، ص ١٦ .

(١) ابراهيم ، أحمد حسن ، سكان الكويت ، دراسة جغرافية ، منشورات مجـــلة دراســـات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت (١٩٨٥) .

(٢) الراوي ، منصور ، تأثير العوامل السكانية في بعض مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماع في الوطن العربي ، مجلة الاقتصادي ، السنة ٢٢ ، العدد ٢ ، بغداد (١٩٨١) .

(٣) الصباح ، أمل يوسف العذبي ، الهجرة الى الكويت من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٥ ، جامعة الكويت ، الكويت (١٩٧٧) .

(٤) الموسى ، على ، التقدم التكنولوجي والموارد البشرية في الكويت ، الندوة الوطنية عـــن تطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية ، معهد الكويت للابحاث العلمية ، الكويت (١٩٧٨) .

(٥) ستهم ، حافظ ، ملاحظات حول مستقبل ظاهرة التحضر في منطقة الخليج العربي ، الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ١٩٨١ ، المجـــلد الثاني ، الكويت (١٩٨٢) .

(٦) عز الدين ، أمين ، تنظيم استخدام العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي ، ندوة العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي ، الكويت (١٩٨٣) .

(٧) عزيز ، مكي محمد ، التباين الاقليمي لتغير السكان النسبي في الكويت ١٩٦٥ — ١٩٧٥ ، مجلة كلية الآداب ، العدد (٢٩) مطبعة جامعة بغداد ، بغداد (١٩٨٠) .

(٨) عزيز ، مكي ، والموسى ، عبد الرسول ، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجـــرين الى الكويت ، وكالة المطبوعات ، الكويت (١٩٨١) .

(٩) عزيز ، مكي ، مظاهر التغير الديموجرافي في الكويت ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، مجلة دراســـات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت العدد (٣٩) الكويت (١٩٨٤) .

(١٠) عزيز ، مكي محمد ، نمو السكان وتطور المستوى الغذائي في دول مجلس التعاون للخليج العربي ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، العدد (٤٥) الكويت (١٩٨٦) .

(١١) عزيز ، مكي محمد ، والسعدي ، رياض ، جغرافية السكان ، جامعة بغداد ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد (١٩٨٤) .

(١٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، بحث ميزانية الاسرة النتائج الاولية للسنة الثانية ، الكويت (١٩٧٩) .

(١٣) النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية للاعوام ١٩٧٥ — ١٩٨٢ .

(١٤) خصائص القوة العاملة بدولة الكويت لعام ١٩٨٠ ، فبراير (١٩٨٣) .

(١٥) تقييم بيانات التوزيع العمري للذكور والاناث الكويتيين لعام ١٩٨٠ ، مارس (١٩٨٣) .

(١٦) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤ ، العدد الحادي والعشرون مطابع الوطن ، الكويت (١٩٨٤) .

(١٧) — Bvirks, J.S. & Sinclair, C.A., International Migration and Development in the Arab Region, I.L.O, Geneva (1980).

(١٨) — Mc Crackennd K.W., Analysing Geographical Variations in Mortality: Age specific and Summary Measures; Area 13 (1981)

(١٩) — Shankland cox & Associates; Master Plan for Kuwait, Municipality of Kuwait (1977).

(٢٠) — U.N., ECWA; Demographic and Relation Socio-Economic Data Sheets For Countries of the ECWA, No. 3 Beirut (1982).

(٢١) — U.N., ECWA; Mortality Differentials in the Countries of ECWA Region, in Population and Development in the Middle East, Beirut (1982).

الأشكال

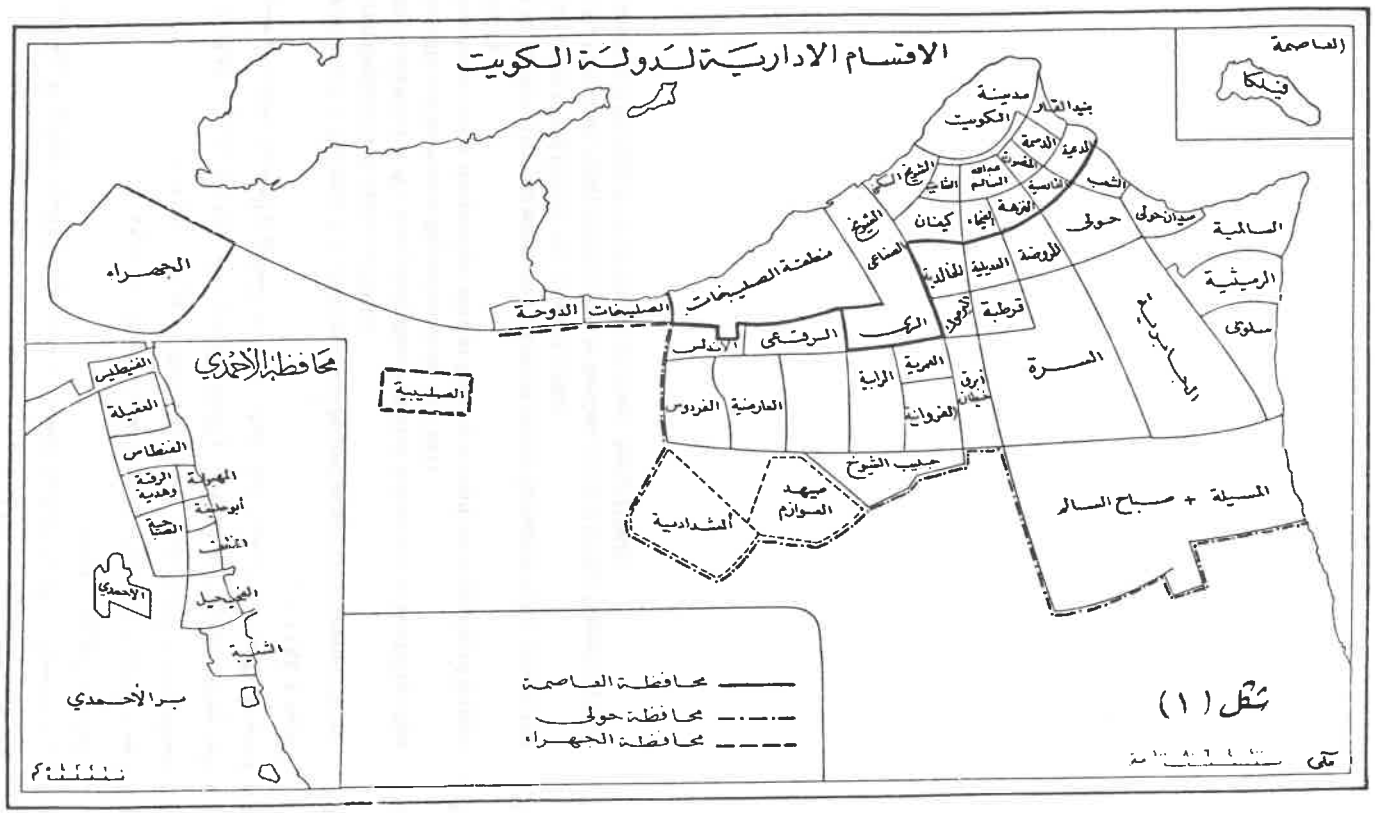
الاقسام الادارية لدولة الكويت
العاصمة
فيلكا
مدينة الكويت
بنيد القار
الدسمة
الدعية
المنصورية
الشامية
الشويخ
الشاي
السالم
الشاب
حولي
سيدان حولي
السالمية
الرميثية
سلوى
الجابرية
الروضة
العديلة
الفالجية
قرطبة
الجهراء
الصليبخات
الدوحة
منطقة الصليبخات
الشويخ الصناعي
كيفان
الزهراء
الجابرية
الروضة
العديلة
الفالجية
قرطبة
الكويت
الرقعي
الدسمة
السرة
المسيلة + صباح السالم
الفروسية
العارضية
المرابية
العمرية
الفروانية
جليب الشيوخ
ميهد العوازم
المشدادية
محافظة الأحمدي
الفنيطيس
العقيلة
الفنطاس
المهبولة
الرقة وهدية
أبوحليفة
الصباحية
المنقف
الفحيحيل
الشعيبة
مبرا الأحمدي
الأحمدي
الصليبية
محافظة العاصمة
محافظة حولي
محافظة الجهراء
شكل (١)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المحافظات (الكويتيون)
١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالألف)

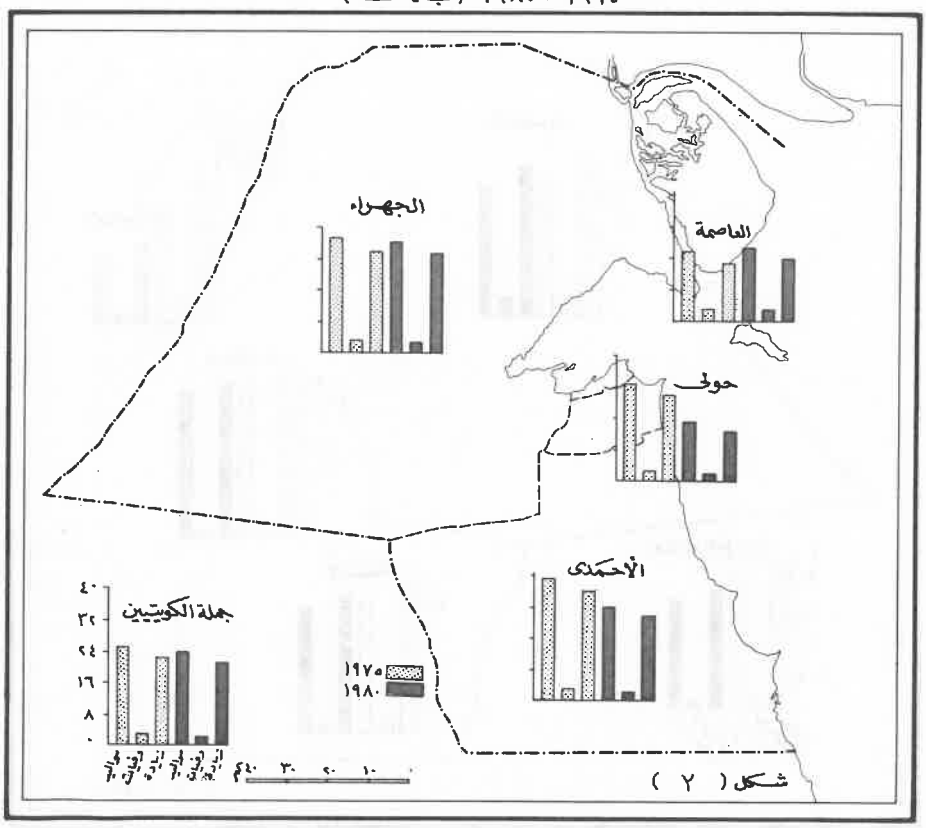

شكل (٢)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المحافظات (غير الكويتيين)
١٩٧٥ – ١٩٨٠ (بالألف)

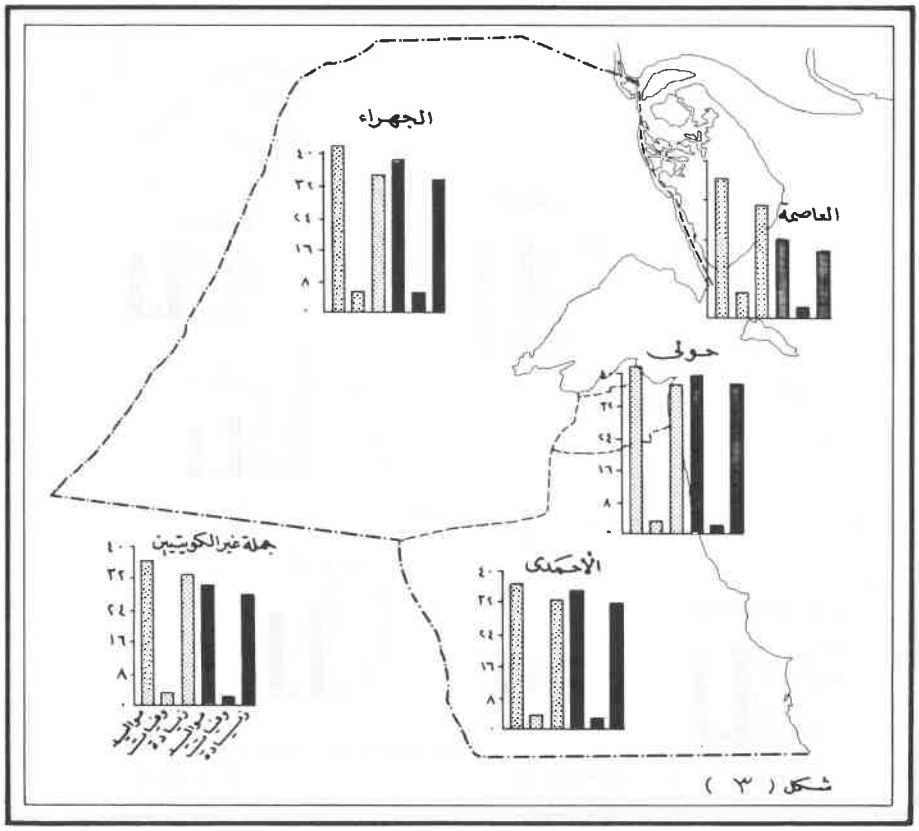

شكل (٣)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية حسب المحافظات (جملة السكان)
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بالألف)

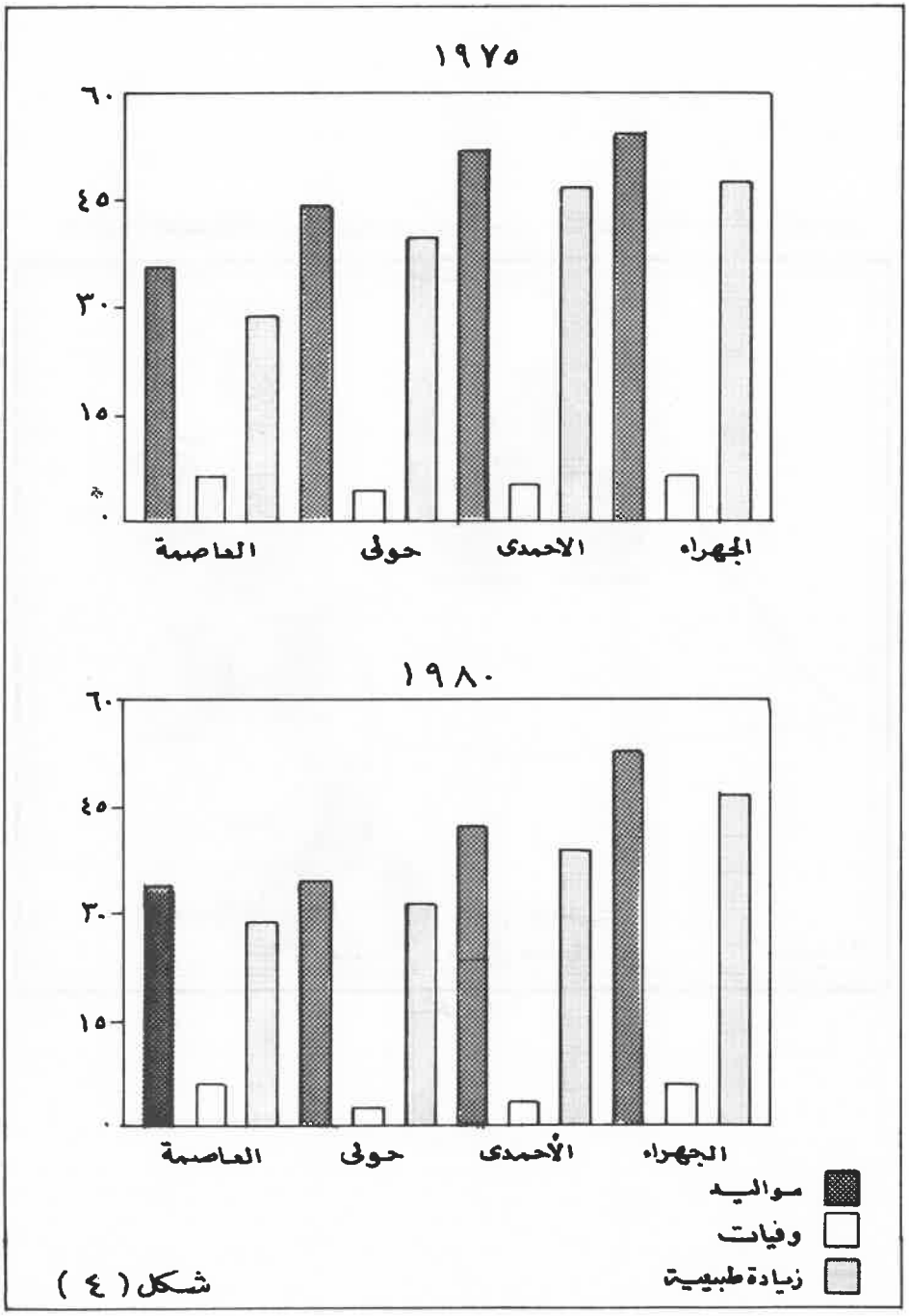

شكل (٤)

دور الزيادة الطبيعية والهجرة في الزيادة السكانية حسب المحافظات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالمائة)

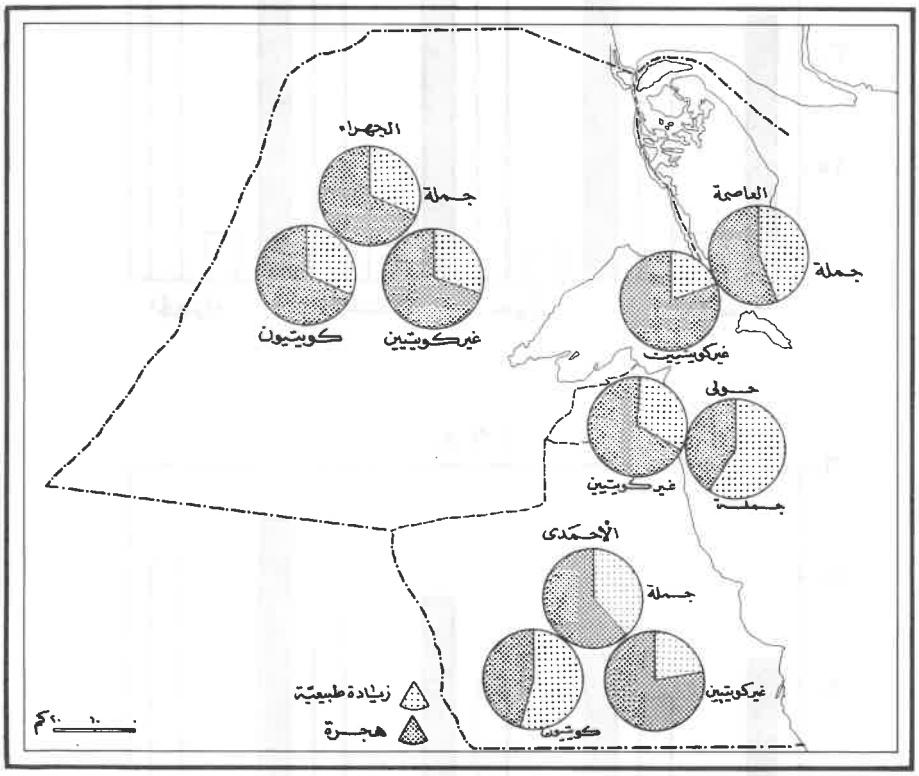

شكل (٥)

الزيادة الطبيعية ومساهمتها في الزيادة السكانية حسب التجمعات السكانية (جملة السكان)
١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بالمائة)

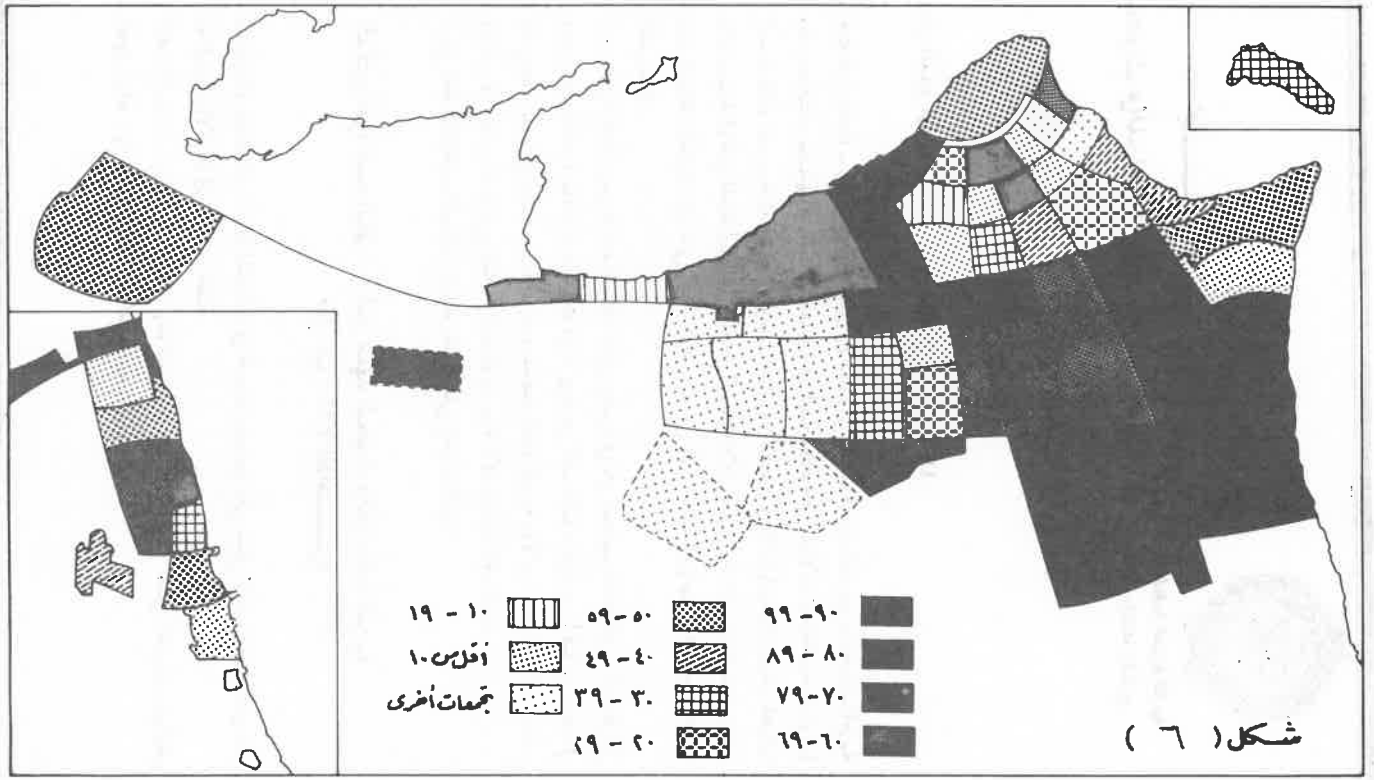

شكل (٦)

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مجلـــــة
البحوث والدراسات العربية

تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربية

صدر العدد الأول من المجلة في مارس (آذار) ١٩٦٩ .

- هيئة تحرير المجلة يسرها أن تدعو الباحثين والأساتذة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية في المجلة وخاصة في المجالات المتعلقة ببحث ودراسة المشكلات العربية المعاصرة من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والقانونية كما تعني المجلة أيضا بابراز الملامح الرئيسية للأدب العربي المعاصر وبخاصة ما يعكس منها الروابط الفكرية بين شتى أقطار الوطن العربي إلى جانب اهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .
- ترجو هيئة التحرير من السادة الأساتذة الذين يرغبون في نشر أبحاثهم باللغة العربية أن يرفق كل منهم ببحثه ملخصا بلغة أوروبية حديثة فيما لا يزيد عن ألف كلمة ، كما يرجى أيضا ممن يرغب في نشر بحثه بلغة أوروبية حديثة أن يقدم ملخصا باللغة العربية بما لا يزيد أيضا عن ألف كلمة ، ويراعى في الحالين أن يتراوح المقال أو البحث بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة .
- ترسل كافة المكاتبات والأبحاث المتعلقة بالمجلة على العنوان التالي :

الدكتور حمزه محمد الباقر أمين معهد البحوث والدراسات العربية
ص . ب : ٢٢٩ القاهـــــرة

- تقدم إدارة المجلة لكل السادة المشتركين في تحريرها ببحوثهم على سبيل الاهداء العدد الذي نشر به البحث بالاضافة إلى عشرين فصلة .
- كافة الأبحاث والدراسات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن آراء كتابها ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث .